محضر الجلسة رقم 623

التاريخ: الثلاثاء 26 ذو القعدة 1429 (25 نونبر 2008)
الرئاسة: المستشار السيد محمد فضيلي، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ثلاث ساعات وأربع وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الثانية والأربعين بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفوية.

المستشار السيد محمد فضيلي، رئيس الجلسة:

بسم الله، وصلى الله على سيدنا محمد أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

حضرات السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبقا لمقتضيات الفصل السادس والخمسين من الدستور، ولمقتضيات القانون الداخلي للمجلس، سنشرع في جلسة الأسئلة الشفوية وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد أمين المجلس، ليحيطكم علما بما جد من مراسلات، فليتفضل السيد الأمين مشكورا.

المستشار السيد أحمد حاجي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

السادة المستشارون المحترمون،

إعلان:

توصلت رئاسة مجلس المستشارين بمقترح قانون يرمي إلى إحداث قانون أساسي للمعهد الوطني للنباتات الطبية والعطرية، تقدم به بعض السادة المستشارين، أعضاء فريق التجمع والمعاصرة.

عدد الأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين، ابتداء من 11 نونبر 2008 إلى غاية يوم الثلاثاء 25 منه:

- عدد الأسئلة الشفهية: 30 سؤالا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 4 أسئلة.

كذلك، تم الاستدراك على جدول الأعمال ليومنا هذا، جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 26 ذو القعدة 1429، موافق 25 نونبر 2008، يعوض السؤالان الموجهان إلى السيد كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية المكلف بالصناعة التقليدية، بالسؤال الموجه إلى السيدة وزيرة الصحة، حول الخصاص الذي تعرفه بعض المناطق في المجال الصحي، للمستشارين المحترمين السادة: عبد اللطيف أبدوح، محمد الأنصاري، الطاهر الفيلالي، عزيز الفيلالي، محمد أبو الفراج، عبد الكبير برقية، علي قيوح ومحمد السوسي، بالسؤال الموجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، حول إحداث أحياء صناعية، للمستشارين المحترمين السادة: عمر حداد، أحمد بابا، مصطفى ميارة، محمد صالح، داوود، بنجيد الأمين، ناجي الفخاري، الطاهر الفيلالي، ابراهيم أهل مامي.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الأمين. أعطي الكلمة في إطار.. نقطة نظام؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد العربي القباج:

شكرا السيد الرئيس.

يوم الخميس الماضي، اجتمعت لجنة الأسئلة، ومن ضمن 11 سؤالا، اختارت اللجنة سؤالين آنيين. وبطبيعة الحال، هذه اللجنة أقرها المكتب لتسهيل هذه الأسئلة بصفة عامة.

المفاجأة، السيد الرئيس، أننا نتساءل: واش اللجنة صورية؟ واش اللجنة من أجل الاستئناس؟ واش اللجنة من أجل أشياء أخرى؟ لماذا السيد الرئيس؟ لكون أننا لما نتصفح جدول الأسئلة، نلاحظ أن ما قررته اللجنة بعيد تمام البعد على ما هو الآن مسطر.

فإذا كانت اللجنة، السيد الرئيس، تجتمع من أجل الاجتماع، أعتقد لا فائدة، بحيث أن اللجنة اجتمعت، وضمن الأسئلة المطروحة، اللي - بطبيعة الحال - الفرق اللي طارحينها على أساس أسئلة آنية، من ضمن 11 سؤال، تختاروا سؤالين آنيين، في الوقت اللي كنشوفو هنايا.. بغينا نعرفو بالضبط أشنو كاين، السيد الرئيس؟ واش كاين شي لجنة أخرى خفية تشتغل خارج الإطار؟ لأنه الأسئلة الآنية في هذا البرنامج كاين ثلاث أسئلة، في الوقت اللي اللجنة ما بتاتش فيهم، ولهذا بغينا نتساءلو ماذا يروج داخل المكتب؟ وماذا يروج داخل المجلس؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

فيما يتعلق بهذه النقطة بالضبط، في المكتب، لديكم ممثل الفريق في المكتب، ولديكم ممثل يمثل فريقكم في هذه اللجنة، إذن لا أريد الدخول في التفاصيل. هذه اللجنة تقترح، وللحكومة أن تجيب أو لا تجيب على الأسئلة الآنية. هذا حق الحكومة. فإذا لم تبرمج هذه الأسئلة في هذه

الجلسة، فنتمنى مستقبلا، إن شاء الله، أن تبرمج هذه الأسئلة، وتجيب عنها الحكومة لأن هذا اختصاص الحكومة.

شكرا.

في إطار إحاطة المجلس علما، أعطي الكلمة لفريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية، فليتفضل السيد الرئيس بإحاطة المجلس علما بقضية طارئة.

المستشار السيد مولاي ادريس العلوي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران،

الزميلتان،

الزملاء المستشارون المحترمون،

طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يشرفني أن أتناول الكلمة، نيابة عن زملائي، لأحيط المجلس، السيد الرئيس، بقضية طارئة، تستدعي منا ومن الحكومة الوقوف والتأمل، ويتعلق الأمر بما آلت إليه الأوضاع الصحية للمواطنين من تدهور وتدني.

لقد دقت منظمة الصحة العالمية، ناقوس الخطر في التقرير الذي أعدته، حيث وصفت المغرب ضمن57 بلد في العالم، الذين يعرفون عجزا واضحا في الموارد البشرية والتجهيزات على المستوى الكمي والنوعي. وقد جاء التقرير المذكور - بخصوص المغرب - بما مفاده: يوجد المغرب تحت العتبة الحرجة على مستوى القطاع الصحي، وهو بذلك تحت الخط الأحمر دوليا.

السيد الرئيس،

الزميلتان والزملاء،

كثيرا ما نبهنا الحكومة الحالية والحكومة المنصرمة على هذه الأحوال الصحية الرديئة التي آلت إليها بلادنا، ولكن كما يقول الشاعر:

قد أسمعت لو ناديت حيا ولكن لا حياة لمن تنادي

ونار لو نفخت فيها أضاءت ولكنك تنفخ في رماد

هذه المرتبة، السيد الرئيس، ولا تشرف المغرب، فليست 5.5% من الميزانية العامة كافية لتسديد الخصاص الحاصل، فقد طلبنا - أكثر من مرة - الزيادة في هذه النسبة، لتصل إلى 7.5% و8% على الأقل، علما بأن الصحة موضوع أساسي في حياة المواطنين، وأن العقل السليم في الجسم السليم، فقد يصبر الإنسان على رغد العيش، ولا يمكنه الصبر عن المرض، فهو ضعيف أمامه، حيث تنهار معنوياته، ويفقد الأمل وتضيق الدنيا ولو رحبت.

السيد الرئيس،

موضوع إحاطة اليوم، صرخة من واقع معاش، خاصة في المناطق النائية كإقليم الراشيدية وفكيك، فبالإضافة إلى ضنك العيش، لا يجد المواطنون هناك سيارة إسعاف للإنقاذ، وإن وجدت، فلا يوجد البنزين، وإن وجد البنزين، فالطريق غير صالحة.

لهذا، ومن هذا المنبر، نوجه نداء إلى الحكومة، بتوفير سيارة إسعاف مجهزة وطبيب - على الأقل - في كل جماعة قروية آني وممرضين، وأن تكون - على الأقل - واحدة من العنصر النسوي، بالإضافة إلى أدوية أساسية وأدوية للطوارئ وأجهزة طبية ذات المواصفات العلمية المطلوبة، وهذا النداء نوجهه باسم الصفة التي نحملها وباسم المواطنة وباسم التضامن، الذي هو من شيم المملكة، والذي بلوره صاحب الجلالة في زياراته الميدانية المتعددة لأقاليم المملكة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. في نفس الموضوع، الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد مصطفى القاسمي:

السيد الرئيس،

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، أحيط المجلس علما بقضية طارئة، وهي الطرق بالمغرب، ويتعلق الأمر بالطريق رقم 3503 الرابطة بين البروج وخريبكة والطريق رقم 3625 الرابطة بين مديونة وجماعة رياح، اللتان تعرضتا لأضرار جسيمة بسبب الأمطار الأخيرة، علما بأن هاتين الطريقين لم يمر على إصلاحهما سوى شهور قليلة، الشيء الذي من شأنه أن يضر بحركة المرور بهذه الطرق من جهة، والسلامة الطرقية من جهة أخرى، سيما وأنه لم يمر وقت طويل عن وقوع حادث سير مفجع، وذلك يوم 22 نونبر 2008 في الكيلومتر 7 على الطريق رقم 3625.

والأدهى هو أن هذا الإصلاح المزعوم من هذه الشركات المعروفة، والتي لم تحرز بعد على وثيقة التسليم - لا المؤقت ولا النهائي - والتي فازت بأموال طائلة دون جدوى، لم تتعرض لا للمحاسبة ولا للمراقبة من قبل الجهات المسؤولة، مع أن هذه الطرق مازالت تحت الضمان، لتقوم الأشغال العمومية مقامها في الإصلاح والترميم.

لذا نلفت نظر الجهات المعنية المسؤولة، على أن تكون حريصة في اختيار وانتقاء الشركات المواطنة عند منح الصفقة، خاصة وأن الأمر يتعلق بالطرق التي هي شريان الربط بين المناطق والجهات، وأن أقل إخلال بالالتزام بشروط السلامة سيكون سببا مباشرا في هذه الأرواح البريئة، التي هناك توجه عام نحو الحد من هذا النزيف.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. في نفس الإطار، الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد طالحا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدتان المستشارتان،

السادة المستشارون،

السادة الوزراء،

طبقا لمقتضيات الفصل 128 من القانون الداخلي، أريد أن أحيط مجلسنا الموقر، وكذا الرأي العام، علما بما يلي: عرف إقليما فكيك والراشيدية، فيضانات محولة يوم 9 و10 و11 أكتوبر 2008 تسببت في خسائر كبيرة، همت خصوصا القطاع الفلاحي للمنطقة، حيث فاقت التقديرات 30 مليون درهم بإقليم فكيك فقط، كما انقطعت الطرق وهدمت المنازل، وسجلت المصالح المختصة انهيار أكثر من 200 منزل بجماعة بني تجيت بوعرفة، عبو الكحل، بوعنان، تالسنت، عين الشواطر، وفكيك، وانقطعت المواصلات بين بوعرفة وفكيك، وبوعرفة والراشدية، نتيجة تلاشي البنيات التحتية التي تعرف ضعفا وهشاشة كبيرتين، تعذرت إمكانية التواصل عبر الطرق والمسالك القروية إلى يومنا هذا، مما استحال ويستحيل معه تموين الدواوير والمداشر، التي أصبحت في عزلة تامة، وصعب كذلك على مربي الماشية، تموين قطعانهم بالمواد العلفية وتسويق منتوجهم الحيواني، خصوصا ونحن مقبلون على عيد الأضحى المبارك، الذي يعتبره كافة كسابة المنطقة المتضررة فرصتهم السنوية في تسويق منتوجهم، الذي يعتبر موردهم الوحيد.

فبالإضافة إلى ذلك، استحال على المرضى، الوصول إلى المستشفيات وعلى المصالح الخارجية أن تؤدي مهمتها تجاه المواطنين المتضررين والمعزولين.

السيد الرئيس،

لقد وعدت الحكومة، في شخص السيد الوزير الأول، بإيجاد تدابير استعجالية لمعالجة هذه الوضعية المزرية، إلا أنه لم يتم تنفيذ أي إجراء إلى يومنا هذا.

وختاما، أريد أن أشكر وأنوه بتدخلات كل من السلطات المحلية والقوات المسلحة والدرك الملكي ورجال الأمن الوطني والقوات المساعدة ورجال المطافئ وخاصة المجتمع المدني وكل المتدخلين، الذين بذلوا مجهودات كبيرة في التخفيف من معاناة المواطنين مع هذه الكارثة الطبيعية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. في نفس الإطار، فريق التجمع والمعاصرة.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

طبقا لمقتضيات القانون الداخلي للمجلس، وخصوصا المادة 128 منه، نريد أن نحيط المجلس، ومن خلالكم الرأي العام الوطني، فيما يتعلق بمؤسسة العمران. هذه المؤسسة التي استبشر المواطنون خيرا عند خروجها للوجود، حيث كنا نظن أنها ستساهم في حل معضلة السكن، وفي بعض الأحيان بعض المحلات التجارية، لكن - للأسف - ما نشاهده الآن، وأصبح ملحا وضروريا أن نتطرق إليه في الإحاطة، كان أمرا طارئا، وبالفعل هو كذلك.

للأسف، أن مؤسسة العمران التي تستفيد من خيرات البلاد وتستفيد من امتيازات ضريبية جبائية، تستفيد من تفويت أراضي مخزنية، أراضي الجماعات المحلية، أراضي الجماعات السلالية، إلخ...

لكن، في الواقع، عندما تخرج مشاريعها إلى الوجود، فهي تكون بأثمنة لا تتناسب ولا تتماشى وانتظارات المواطنين، وفي بعض الأحيان - وهذا هو بيت القصيد اليوم - أنها أصبح لديها لوبي سماسرة، لوبي يستنزف المواطنين.

مؤسسة العمران – للأسف - أنها لازالت تستعمل الوسائل القديمة والعتيقة، الوسائل الذي أردنا أن نقطع معها الماضي ونقطعها لكي لا نعود إليها، حيث أنها تخبر السكان والمواطنين عن الإعلان بواسطة جرائد مغمورة وطنيا، لا تباع، حيث تقام هناك دراسة لمنطقة ما عن جريدة لا توزع في منطقة ما أو توزع بواسطة عدد أو عددين وتبلغ المواطنين والسكان عن الإعلان. ويوم صدور الإعلان، عندما يتقدم المواطن إلى محل العمران، يتفاجأ لأن استنفذت البقع أو المحلات التجارية عن آخرها، وعندما يتقدم مواطن بطلبه، لا يتوصل – للأسف - لا يتوصل، وأقولها وأعني ما أقول، وهذه النازلة فهي بالمنطقة التي أنتمي إليها، خميس الزمامرة إقليم الجديدة، وتجزئة النصر، وهذا أمر – للأسف - أنني أنبه إليه اليوم، ولا أتحمل مسؤولية ماذا سيقع غدا أو بعد غد، لأن المواطنين متذمرين من ما يقع، لأننا في عهد جديد، عهد الوضوح، عهد الشفافية، عهد الضرب بالحديد على أيدي المزورين وأيدي السماسرة، لكن – للأسف - نلاحظ هذا يستشري اليوم في بلادنا بطرق، أقول متقونة، علمية، وتحت حماية القانون، بذريعة أننا وزعنا الإعلانات في الجرائد إلخ...

السيد الرئيس،

أتمنى منكم التدخل، وكذلك أهيب بإخواني المستشارين، التدخل في هذه العملية، لأنها عملية – للأسف – أقولها، رغم أننا كنا نتفاءل خيرا للغد المشرق وللتحولات وللمصالحة مع الماضي، لكن مثل هذه السلوكات تعيدنا إلى الماضي.

أبلغكم، السيد الرئيس، رسالة المواطنين بخميس الزمامرة إقليم الجديدة، المتضررين من توزيع تجزئة النصر، ونتمنى تدخلكم.

وشكرا جزيلا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

نشرع، الآن، في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 21 سؤالا، 3 أسئلة منها آنية والباقي 18 سؤالا عاديا موزعة على القطاعات التالية: العدل، التجهيز والنقل، الصحة، السياحة، التشغيل، الصناعة والتجارة، كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة.

نستهل هذه الجلسة، بالسؤال الموجه إلى السيد وزير العدل، حول معاناة الجالية مع قطاع العدل، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، محمد اطريبش، محمد العقاوي، ميلود ناصر، محمد بو الخدادي، الميلودي عفوت، عبد القادر البريكي، أحمد الديبوني، محمد عبده عز الدين، أحمد الشرقاوي، محمد عدال، عبد الحميد البوجادي، أحمد السنيتي، عبد الواحد الشاعر، محمد المفيد، يوسف بنجلون، محمد بوداس، الحاج الطاهري، عبد السلام أحدوش. الكلمة لأحد السادة المستشارين لشرح السؤال. الأستاذ الكور.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

كما تعلمون جيدا، فإن جاليتنا المغربية بالخارج، التي يفوق عددها ثلاث ملايين، وعلى مدار السنة، تعود إلى أرض الوطن، بحكم علاقتها المقدسة به، فعادة ما يصطدم أفراد هذه الجالية الغيورة على بلدها، بالعديد من العراقيل في مواجهة القضاء، بحكم الفراغ التشريعي الذي يعرفه قطاع العدل أو لعدم ملاءمته لما هو متعارف عليه في دول الإقامة ولبطء المساطر القضائية، بالنظر إلى الطابع الاستعجالي لبعض القضايا.

السيد الوزير،

هل تتوفرون على برنامج مستعجل لرفع هذه العراقيل وتسريع وتيرة البث في الملفات العالقة الخاصة بأعضاء الجالية؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة الآن للسيد وزير العدل، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الواحد الراضي، وزير العدل:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى وآله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

يجب التأكيد على أن قضايا المغاربة المقيمين بالخارج، من أهم القضايا التي توليها الوزارة عناية خاصة، ذلك أنها دأبت خلال صيف كل سنة، على اتخاذ الترتيبات اللازمة لتطوير وتنويع الخدمات المقدمة لهذه الفئة من المواطنين.

ولهذه الغاية، تحدث على صعيد الإدارة المركزية، لجنة على مستوى عالي، مهمتها استقبال أفراد الجالية والاستماع إلى شكاياتهم، كما تحدث على صعيد كل محكمة ابتدائية، خلايا الاستقبال تقوم بنفس مهمة اللجنة المركزية، وتكمن أهمية هذه الخدمة، في تحقيق الأهداف التي يرمي برنامج الوزارة تحقيقها وهي:

- تذليل الصعوبات بالنسبة لأفراد الجالية، فيما يخص القضايا التي لها علاقة بالعدل. ومحاولة التعجيل بالبث في قضاياهم وكذا تنفيذها.

- تقديم الإرشاد والتوجيه لما ينبغي سلوكه من مساطر قضائية وإدارية عند الاقتضاء.

وتبين الإحصائيات التالية عدد أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج الوافدين على الوزارة ومختلف محاكم المملكة خلال العطلة الصيفية في السنوات الأخيرة:

- سنة 2002: 9574
- سنة 2003: 8157
- سنة 2004: 8596
- سنة 2005: 9386
- سنة 2006: 11.128
- وسنة 2007: 8729.

وتجسيدا للاهتمام المتزايد بهذه الفئة من المواطنين، تم إبرام خطة عمل من أجل التنسيق والتعامل بين وزارة العدل والوزارة المكلفة بالجالية المقيمة بالخارج، بتاريخ 9 يوليوز 2008، قصد بلورة الإرادة المشتركة في وضع الإمكانيات المادية والبشرية والتنسيق، من أجل تقديم الخدمات الممكنة التي تدخل في نطاق اختصاصها لفائدة الجالية المغربية المقيمة بالخارج، وكذا دعم منهجية العمل المتبعة حاليا من لدن الوزارة، بخصوص استقبال أفراد الجالية ودراسة شكاياتهم وتظلماتهم. كما تنص خطة العمل، على إحداث لجنة تقنية مشتركة من الوزارتين لتذليل الصعوبات التي سيتم الوقوف عليها واقتراح الحلول لتجاوزها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة في إطار التعقيب، للأستاذ أحمد الكور.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا، السيد الوزير، على الإجابة ديالكم.

السيد الوزير،

أنا لا أقول أن أسرة القضاء أو حكومة صاحب الجلالة لا تعنى العناية الكبيرة بجاليتنا القاطنة بالخارج، لكن اللي بغيت نوضح ونزيد نتكلم عليه أكثر، وهو المساطر القضائية ما كتتلاءمش مع العطلة المحددة ديال الجالية ديالنا، اللي عايشة في الخارج.

حنا، المواطن المغربي، اللي عايش في المغرب ما كيعيش هاذ المشكل، ولكن الجالية ديالنا اللي كتعيش في الخارج، أنتوما كتعرفوا، السيد الوزير، العطلة ديالها محددة في شهر أو خمسة أسابيع، ولهذا هاذ الشريحة من المجتمع المغربي، معودة على إدارة اللي كتساير شؤونهم بواحد السرعة، ولو أنهم عايشين في ذاك الدول، لما كيجيوا للمغرب عندنا، كيلقاوا واحد شويا ديال البطء في المساطر - ماشي غي القضائية - الإدارية بصفة عامة.

ولهذا، كل ما كنتمناوه منكم، أنه تفكروا في هاذ الجانب، لأن هاذ ثلاثة المليون ديال المغاربة اللي عايشين في الخارج ماشي لا شيء، ولهذا هاذ الناس إذا ابغيتو تعناو بهم وتعطيوهم واحد شويا ديال العناية أكثر، فكروا أنه في شهر كيخصوا - على الأقل، على الأقل - يوفر شويا ديال الوقت، باش يمكن لو حتى هو يرتاح، حتى هو يستافد من العطلة ديالو، حتى هو يزور الأقارب ديالو إلخ، ما يدوزش وقتو كلها ما بين الإدارات وما بين المحاكم إلخ.

وأنا أقول، مرة أخرى، أن أسرة القضاء تعنى بهذه الشريحة من المجتمع، ولكن نتمنى أن تجتهد أكثر وأن تعطي عناية أكثر لهذه الشريحة من المجتمع المغربي.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. السيد الوزير هل لكم تعقيب؟

شكرا.

ننتقل للسؤال الموالي، موجه إلى السيد وزير العدل، حول تنظيم مهنة الموثقين، للمستشارين المحترمين السادة: علال عزيوني، أحمد السرغيني، ابراهيم الحب، عبد الله الغوتي، مولاي محمد المسعودي، أحمد الكور، محمد اطريبش، محمد عدال، الحاج الطاهري، عبد القادر البريكي، محمد العقاوي. فليتفضل أحد السادة المستشارين لشرح السؤال، مشكورا.

السيد المستشار علال عزيوني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

تعرف بلادنا حركية دائمة ومستمرة في عدة مجالات استثمارية والإنعاش العقاري وغيرها، لها ارتباط وثيق لتطوير مهنة التوثيق، حتى تتمكن هذه الأخيرة من مواكبة التطور والانفتاح الذي تعرفه بلادنا التي تسعى لضبط كل المعاملات على مستوى رسمية العقود.

السيد الوزير المحترم،

إن عدد الموثقين الذين يزاولون مهنة الموثقين، يحدد عددهم في 30 موثق تقريبا سنويا. هذا العدد الذي لا يمكن أن يستجيب لمتطلبات بلادنا ووتيرة الاستثمار. هذا، بالإضافة إلى المشاكل المطروحة على مستوى تكوينهم وتنظيمهم، في غياب قانون يحدد مسارهم التكويني والعملي، خصوصا إذا علمنا أن مجمل الموثقين يتمركزون في المدن الكبرى، زد على ذلك الملفات المطروحة على المحاكم المغربية التي أساسها العقد العرفي.

السيد الوزير،

نعلم جيدا أن ظهير 1925 - في حد ذاته - فيه ثغرات كبرى، لها تأثير على مصداقية العقد التوثيقي وأتعاب الموثق، التي تبقى في مجملها ترتكز على اجتهادات أحكام قضائية، وصفات الموثق التي تبقى غامضة، إلى حد ما، مع معاملات الموثقين مع صندوق الإيداع والتدبير بخصوص ودائع الزبناء.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن برنامج وزارتكم بخصوص هذا القطاع، الذي يعتبر قطاعا أساسيا وحساسا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيد وزير العدل، للإجابة عن السؤال، فليتفضل.

السيد وزير العدل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

إن مهنة الموثقين، مهنة منظمة، يؤطرها حاليا الظهير الشريف المؤرخ في 4 ماي 1925. وعملا بمقتضيات الظهير المذكور، يتم تكوين الموثقين نظريا وعمليا، ويتم تعيين الموثقين بعد نجاحهم بظهير شريف، بناء على اقتراح لجنة مكلفة لإبداء رأيها في تعيينهم، وذلك باعتماد معايير موضعية في توزيعهم.

وفي إطار تحديث وعصرنة النصوص القانونية المنظمة لمهنة الموثقين، تم وضع مشروع قانون لتنظيم مهنة التوثيق، وإحداث هيئة وطنية للموثقين، ومن المميزات التي جاء بها المشروع ما يلي:

- تنظيم مباراة لولوج مهنة التوثيق؛
- إحداث معهد التكوين المهني للتوثيق؛
- إعادة تشكيل اللجنة المكلفة بإبداء الرأي في تعيين الموثقين ونقلهم وإعفائهم؛
- إسناد الاختصاص في المتابعة التأديبية بالنسبة للموثقين والمتمرنين إلى اللجنة المشار إليها؛
- وضع ضوابط لانتقال الموثق؛
- كما جعل المشروع استخلاص أتعاب الموثق وتحديد مبالغها، يتم بمقتضى مرسوم يمنع الموثق - تحت طائلة المتابعة التأديبية - من استيفاء مبالغ إضافية؛

- كما منع المشروع على الموثق الاحتفاظ بالمبالغ التي في عهدته لحساب الغير بأي صفة كانت، إذ يتعين عليه وضعها بصندوق الإيداع والتدبير داخل أجل لا يتجاوز شهرا من تاريخ تسليمها؛

- إحداث هيئة وطنية للموثقين، أسندت إليها عدة اختصاصات تمارسها بواسطة مجلس وطني ومجالس جهوية.

وتجدر الإشارة إلى أن المشروع المذكور، معروض الآن على الأمانة العامة للحكومة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة في إطار التعقيب للمستشار المحترم، فليتفضل.

المستشار السيد علال عزيوني:

شكرا، السيد الوزير، على الجواب المقنع، ولكن عندنا بعض الأسئلة فيما يخص هذا الموضوع، هو أن الامتحانات كتعطى كوطا ديال 30 موثق في كل سنة. وحنا، من هذا المنبر، كنطالبو على أن اللجنة خصها تكون سرية، سرية نظرا لبعض المشاكل اللي كتقال في الشوارع على أنها مشاكل ما كترقاش لذاك الشي اللي كيبغيه الجميع: ملي كيتحط الامتحانات كيكونوا معروفين اللي غادين يدوزوا، والطريقة باش كيدوزوا ما يمكنش نقولوها في هذا المنبر، معهد التكوين غير كافي. الطلبة كيتكونوا في واحد المسائل كيمشيوا يقريوا راسهم وكيكونوا راسهم براسهم وكيلقاوا مشاكل حيث كيدوزوا في السلك الأول، الدرجة الأولى ملي كيدوزوها في السنتين الأولى، من بعد كيوليوا خدامين عند الموثقين بأثمنة بخسة. ماكاينش ضمانات، كاين اللي كيوصل لخمسين عام وأربعين عام وما كيحصلش على أنه يكون موثق، ولهذا كنشوفوكم، السيد الوزير، أنكم تساهموا حتى أنتما من جهتكم، كنعرفو الكفاءات ديالكم والجدية ديالكم، باش الامتحانات تدوز في واحد الظروف اللي هي تمكن لهاذ الشباب اللي هو طموح والمغرب كيبني على أنه غتكون الموثقين في المدن كاملة، ما تكونشاي في بعض المدن الكبرى.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. هل لكم.. بدون الرد على التعقيب.

باسمكم، أشكر السيد وزير العدل على مساهمته في هذه الجلسة، وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التجهيز والنقل وعددها ثلاث أسئلة.

السؤال الأول الآني، الموجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل، حول الخط الجوي الرابط بين الدار البيضاء والراشيدية، للمستشارين المحترمين السادة: الحو المربوح، محمد بلحسان، المعطي بنقدور، أحمد الكور، عبد الله عباد، عابد شكايل، محمد المنصوري، عبد الرحيم العماني، محمد بوهريز، محمد طلحا، الحبيب العلج، خيري بلخير، أحمد حاجي، محمد بوداس، الحسين أشنكلي، محمد العقاوي، محمد عبده عز الدين، الميلودي عفوت، أحمد الديبوني، عبد السلام أحدوش، مولاي ادريس الحسني العلوي، محمد عدال، عبد القادر لبريكي، مولاي ادريس الحسني، فليتفضل أحد السادة المستشارين لشرح السؤال، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

يشكل النقل الجوي، ضرورة قصوى بالنسبة لحركة المواطنين وبالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لكافة مناطق المملكة. وفي هذا الإطار، لازال إقليم الراشيدية يعاني من نقص في هذا المجال، يعيق الجهود المبذولة للنهوض بهذا الإقليم على جميع الأصعدة. ومن أجل فك العزلة الجوية عن هذا الإقليم، رصد المجلس الجهوي لجهة مكناس تافيلالت – مشكورا - إمكانيات مهمة كدعم للشركة الوطنية لإعادة فتح هذا الخط الجوي الرابط بين الدار البيضاء والراشيدية، من أجل دعم التنمية وتشجيع السياحة التي تشكل نشاطا أساسيا بهذا الإقليم، لكن، مع ذلك، لازالت المجهودات المبذولة دون انتظارات وتطلعات المواطنين والفاعلين الاقتصاديين لهذا الإقليم، وهو ما يدفعنا إلى التفكير، مرة أخرى، على ضرورة الزيادة في عدد الرحلات، فمنذ حوالي ثلاث سنوات ونحن نلح على ذلك دون نتيجة، بحيث مازال الوضع على ما هو عليه.

وللإشارة، فهذا الخط قد كان ذا مردودية جيدة في الثمانينات، لكن تغيير طريقة تنظيم الرحلات حالت دون استمرار هذه المردودية، كما أن مطار الراشيدية مجهز، ويستقبل جميع أنواع الطائرات، وهو ما يعني أن كل الإمكانيات متوفرة لتكثيف الرحلات على هذا الخط وتنظيم رحلات داخل الأسبوع، إلى جانب الرحلات المبرمجة خلال عطلة نهاية الأسبوع فقط الآن.

وعليه، نسائلكم، السيد الوزير: ما الذي ستقومون به من أجل فك العزلة الجوية عن هذا الإقليم ورفع الحيف والإقصاء عنه، فيما يخص النقل الجوي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا المستشار المحترم الأستاذ الحو المربوح، الكلمة الآن للسيد وزير التجهيز.

قبل ذلك المرجو من السادة أعضاء الحكومة والسادة المستشارين المحترمين والسادة الحاضرين، أن يوقفوا هواتفهم النقالة لأنه يزعج البث التلفزي، أخبرنا بهذا قبل قليل، ولهذا أرجوكم أن توقفوا الهواتف النقالة، ربما يتم تشغيل جهاز عدم البث عبر الجلسة كما كان الأمر في جلسة مجلس النواب، إذن الكلمة للسيد وزير التجهيز والنقل، فليتفضل مشكورا.

السيد كريم غلاب، وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيدان الوزيران،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

يشرفني أن آتي ببعض العناصر لأجيب على هذا السؤال الخاص بالخط الجوي ما بين الدار البيضاء والراشيدية، وأذكر بأنه قبل ثلاثة سنوات، لم يكن هناك أي خط جوي ما بين الدار البيضاء والراشيدية ومطار الراشيدية غير مشغل. ففي إطار التفاعل ما بين جميع الجهات المعنية، وبناءا على الدور الذي لعبه المجلس الجهوي للجهة، تم تشغيل خط الذي يشغل حاليا في إطار شراكة ما بين الخطوط الملكية المغربية التي تشغل رحلتين في الأسبوع.

يكمن دور المجلس الجهوي في تسديد ما ينتج عن قلة نسبة الملء التي تعرفها هذه الرحلات، فهذه طريقة إيجابية للانطلاقة في تشغيل هذا الخط، لكن يبقى - ونتفق على ذلك - دون المستوى المطلوب، ولكن أعتبر في بدايتها كمرحلة أولى. وأؤكد على أنه هناك التزام من الحكومة - وعبر الخطوط الملكية المغربية - على تفعيل هذا الخط لجعل منطقة الراشيدية تكون لها التنمية السياحية المطلوبة.

إشارة إلى أنه بالرغم من نسبة الملء اللي هي جد متوسطة أو قليلة، تستمر الخطوط الملكية المغربية في تفعيل وفي تشغيل هذا الخط حيث لا تتعدى 40%.

الآن، للذهاب أبعد من هذه المرحلة الأولى اللي شغلناها في الراشيدية، يسعدني أن أخبركم على أن الحكومة عازمة على إنشاء شركة جديدة للنقل الجوي عبر أو داخل الخطوط الملكية المغربية، شركة مختصة في النقل الداخلي، شركة ذات أسعار منخفضة بنفس الطريقة التي تم إنشاء مثلا شركة (Atlas Blue) للنقل الدولي السياحي.

فنحن الآن نتكلم عن الخطوط الملكية المغربية، وسنفوض لها إنشاء هذه الشركة، في إطار شراكة وفي إطار برنامج وفي إطار عقدة، وهذه الشركة لها ثمانية طائرات من النوع الذي يتلاءم والنقل الجوي الداخلي، اللي هو الطائرات اللي عندها سبعين مقعد، وبالتالي كتكون التكلفة ديال النقل مناسبة للنقل الجوي، وثم من الناحية ديال التسيير التجاري ديالها غادي تكون أثمنة مناسبة، تتلاءم مع القدرة الشرائية ديال المواطنين.

هذا الأمر هذا هو في طور الدراسة مع الخطوط الملكية المغربية، والهدف هو أن تنطلق هذه الشركة الجديدة بثماني طائرات في منتصف الصيف المقبل. وبطبيعة الحال، هذه الشركة غادي تعزز عدد الرحلات. وبالنسبة للراشيدية، غادي يتضاعف جوج المرات ونصف عدد الرحلات، غادي تزيد ثلاث رحلات، أي غادي يصبحوا خمس رحلات من الدار البيضاء للراشيدية عوض رحلتين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للأستاذ المحترم الحو المربوح، في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير.

بإيجاز، نسجل - بكل ارتياح - البرنامج نتاعكم، باش تصلح هاذ الوضع، لأنه – فعلا - إلى بقات الربط ما بين الراشيدية والدار البيضاء بجوج ديال الرحلات اللي في نهاية الأسبوع، كونوا متقنين بلي ما يمكنشاي تكون المردودية، وبالتالي يمكن ينتج عليها باش عاوتاني هاذ الخط يتسد، كما تسد في التسعينات، وأنا باغي نصلح واحد الشيء تاريخي:

في الثمانينات راه كانت الرحلات في وسط الأسبوع وفي آخر الأسبوع، وكانت المردودية مزيانة. الوقت اللي أعادت الشركة الملكية واحد البرمجة ديالها ديال الخطوط الداخلية، دارت واحد البرمجة ديال نهار واحد. ثلاث شهور، من بعد، بطبيعة الحال، أغلق الخط، لأنه ما يمكنش برحلة واحدة تكون المردودية في خط بحال هذا.

كنحييوا هاذ الحل هذا، وكنتظرو الإنجاز ديالو، ونتمناو - فعلا - في الصيف المقبل، إن شاء الله، تكون المسائل رجعت لنصابها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. السيد الوزير، لكم الرد على التعقيب. تفضلوا.

السيد وزير التجهيز والنقل:

فقط للإشارة، للسيد المستشار المحترم، على أنه بغيت نحيي – فقط - الدور الذي لعبه المجلس الجهوي، لأنه كانت طريقة لتربية حركة النقل ما بين الدار البيضاء والجهة، وكان - بالتالي - ضرورة الانطلاقة بهذه العملية.

أما الآن، إن شاء الله، نطمح.. هذه المسطرة أو هذه العملية، قمنا بها في جهات أخرى، ولكن الآن كنتوقعو، إن شاء الله، على أنه هذا الإصلاح الكبير اللي غادي تجي به الحكومة قريبا في الصيف المقبل، غادي يكون هو هاذ الشركات ذات الأسعار المنخفضة المختصة للنقل الجوي الداخلي بأثمنة مناسبة، تتلاءم والقدرة الشرائية ديال المواطنين، هو اللي غادي يكون، إن شاء الله، الجواب الملائم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

ننتقل إلى السؤال الثاني، موجه أيضا إلى السيد وزير التجهيز والنقل، حول احترام المعايير الدولية في إنجاز الطرق السيارة ببلادنا، للمستشارين المحترمين السادة: المعطي بنقدور، أحمد الكور، محمد اطريبش، محمد العقاوي، ميلود ناصر، محمد بو الخدادي، الميلودي عفوت، عبد القادر البريكي، أحمد الديبوني، محمد عبده عز الدين، أحمد الشرقاوي، مولاي

ادريس العلوي، العربي الهرامي، عبد السلام أحدوش، عابد شكايل، أحمد السنيتي، محمد عدال، عبد الحميد البوجادي، الحبيب بن الطالب، الحاج الطاهري. فليتفضل أحد السادة المستشارين لشرح السؤال.

المستشار السيد محمد العقاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

نظرا للدور الكبير الذي تلعبه الطرق السيارة في دعم النمو الاقتصادي والاجتماعي ببلادنا وتحقيق سياسة القرب، قامت الحكومة في السنوات الأخيرة بتسريع وتيرة إنجاز مخطط شبكة الطرق السيار، الرامي إلى إنشاء 1500 كيلومتر في أفق 2010، لفك العزلة وتحسين استفادة المواطنين من الخدمات الاجتماعية الأساسية.

في مقابل هذه الرغبة وهذا الطموح، نسائلكم، السيد الوزير، عن مدى احترام المعايير الدولية المتبعة - عادة - في إنجاز هذه الطرق السيارة ببلادنا ؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم. الكلمة الآن للسيد الوزير، للإجابة عن السؤال، فليتفضل.

السيد وزير التجهيز والنقل:

جوابا على هذا السؤال، السيد الرئيس، السيدان الوزيران، السادة المستشارون، الذي يهم المعايير التي هي مستعملة في مجال الهندسة الطرقية، وخصوصا فيما يخص الطرق السيارة، ألخص الكلام قولا بأنه نحترم كل المعايير الدولية في هذا المجال. وأعطي بعض الأمثلة، لأن من الصعب سرد جميع المعايير، حيث نتبع، مثلا، في مجال التصميم الهندسي، المعايير والمواصفات التالية:

- فيما يخص، مثلا، الخرسانة المسلحة (BE 91)؛
- فيما يخص الحماية من الزلازل (AFPS92)؛
- فيما يخص المسار، أي مخط الطريق وحيثياته (L'octale 2000).

أما في ميدان البناء والتشييد، فنذكر المعايير المعتمدة، وهي:

- المعايير الفرنسية والأوروبية الخاصة بالقارعات الإسفلتية؛
- نفس المعايير، فيما يخص تجهيزات السلامة؛
- نفس المعايير، أي الأوروبية، فيما يخص الحصى المستعمل في الخرسانة المسلحة؛
- المعايير، كذلك، المغربية الخاصة بالفولاذ المسلح.
- المعايير المغربية الخاصة بقنوات التطهير.
- المعايير المغربية الخاصة بالإسمنت.
- المعايير المغربية الخاصة بحاشية القارعة.

أما في نظام بلورة الأشغال والسهر على جودة الأشغال، تعتمد شركة الطرق السيارة أرقى مستوى من المراقبة، وهو ما يسمى بنظام ضمان الجودة، الرتبة الثالثة أو (Plan d'assurance qualités niveaux 3)، اللي تيقتضي أنه المقاولة يجب أن يكون لديها داخل هياكلها، مديرية خاصة ومختبرات خاصة، اللي كتسهر داخليا عندها على المراقبة. ثم إضافة إلى هاذ المراقبة الذاتية، تقوم الشركة، عبر مختبرات، عبر وسائلها الخاصة ومكاتب الدراسات، البعض منها مغربية والبعض منها دولية، بمراقبة إضافية وثانية، وهذا هو أعلى مستوى من التنظيم والحكامة التقنية للأوراش الكبرى.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. هل هناك تعقيب؟ تفضلوا، السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيد الوزير.

أولا، السيد الوزير، ما كنكروشاي الوتيرة والتطور والمجهودات، الحمد لله، الكبيرة اللي كيعرفها هاذ توسيع هذا القطاع، أي توسيع شبكة الطرق السيارة بالبلاد ديالنا، ولله الحمد، وكنشكروكم كذلك على المجهودات الشخصية، بصفتكم كوزير مسؤول على هاذ القطاع.

لكن لابد، السيد الوزير، بحكم معرفتنا المتواضعة والتجربة ديالنا كذلك المتواضعة، لأنه حنا كنستعملو هاذ الطرق تقريبا يوميا، كنلاحظو بأنه كاين واحد الشوية ديال النقص، مقارنة مع الطريق السيار، لما كنستعملو الطريق السيار بأوروبا. يمكن لي نعطيكم بعض النقط كمثل، باحات الاستراحة: باحات الاستراحة قلال، لأن كاين الشطر اللي كتمشي تقريبا 100 كيلومتر، قبل ما تلقى باحة الاستراحة، السيد الوزير.

كذلك، عند إنجاز الطريق السيار، بذلت - بطبيعة مجهود كبير - باش تسيجت الطريق السيار، ولكن ذاك السياج ما بقاش، لهذا كنلقاو دابا اليوم - حاشاكم – الكلاب، بعض المرات حتى الأغنام كتقطع في (L'autoroute)، وحتى البشر ولى كيقطع الأوطوروت، وهاذي ماشي من المعايير الدولية، السيد الوزير. حنا بغينا هاذ القطاع، هاذ الشبكة تتطور وتتوسع، ولكن بغينا نتماشاو ومع المعايير الدولية.

كذلك، واحد النقطة اللي هي مهمة جدا، ولابد ما تعطيوها الكثير من العناية، السيد الوزير، وهي علامات التشوير عند الأشغال: ملي كنمشيو، مثلا، غير لجارتنا إسبانيا، تنلقاو في الطريق السيار، قبل ما توصل لواحد الأوراش، كتلقى واحد المجموعة من أسميتو على بعد العشرات من الكيلومترات، وكتلقاها متعددة، في إطار تخفيف السرعة، في إطار علامة التنبيه إلخ...

حنا، حتى كتوصل للورش أو لا كتوصل لهذا، عاد كتلقى ذاك أسميتو، حتى كتوصل تبقى لك واحد 50 مترو عاد كتلقى العلامات، وبالليل ما تيبانوش هاذ العلامات، ولهذا ماشي معناها أنه الإنسان، إلى تعدى واحد السرعة خاصو يموت، لهذا لابد ما تعطيو واحد الشوية ديال العناية والمراقبة ديالكم، السيد الوزير، لهاذ..

كذلك، بغيت نهكم، السيد الوزير، أنه تصلح واحد الشطر ديال الخميسات مكناس. هاذ الشطر هذا، كونوا على يقين، هاذي ما كاملشاي، تقريبا، شهر أو شهر ونصف باش تصلح هاذ الشطر، باش تقوات هاذ الطريق هاذي، واليوم أصبحت متدهورة، وخاصة الجانب اليميني اللي كيمشيو فوقو (Les Poids lourds)، لابد ما تراقبوا هاذ الجانب.

وكذلك، السيد الوزير، كنطلب منكم ونناشدكم أن تقوموا بمجهود جبار، وكنتمنى أنه هاذ الشي يكون مبرمج في الميزانية ديال 2009، وهو تزودونا وتحنوا علينا بشوية ديال المداخل، أي (Les échangeurs)، الله يجازيكم بخير.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة، السيد الوزير، للرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا.

إذن، جوابا على هذه الملاحظات الإضافية، فيما يخص النقص في باحات الاستراحة، اللي تيحدد.. أولا باحات الاستراحة موجودة تقريبا على طول، على حسب المقاطع، كل 50،40،30، بعض المرات 60 كلم، يعني موجودة باحة ديال الاستراحة على الطريق السيار مراكش، على طريق السيار الجديدة إلخ. غير كافية، صحيح.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، وجهوا الكلام للرئاسة، لتتمكنوا من التقرب من الميكروفون باش نسمعو.

السيد وزير النقل والتجهيز:

إذن، باحات الاستراحة موجودة. هي غير كافية، ولكن ملائمة لحركة السير، لأنه علاش أوروبا تنلقاو باحات استراحة أكثر؟ لأنه في تلك الطرق السيارة تنلقاو 30 ألف 40 ألف عربة في اليوم، فالمردودية ديال كل باحة استراحة اللي تتكلف عشرات الملايين ديال الدرهم الاستثمار تتكون مرتفعة، هنا ملي تنعملو باحة الاستراحة، إلى قللنا من العدد ديالها، غادي نقلصو من المردودية ديالها، وغادي يوقعوا لها انزعاجات. وقعوا لنا انزعاجات، فمثلا الطريق السيار ديال العرايش، كانوا خلافات ونزاعات ومشاكل على ود قلة المردودية ديال باحة الاستراحة.

المقارنة تقتضي أننا نتلاءمو مع الوضع المغربي كما هو، السياح والأغنام والناس اللي تيقطعوا الطريق.

السياج يتعرض - مع الأسف - للتخريب، تنصلحوه. ما عندنا ما نعملو، تنصلحوه كلما تعرض للتخريب. الأغنام، كيخصها كذلك تكون تحت الرعاية ديال المسؤولين عنها. حتى من ناحية حوادث السير، خص راعي الأغنام يكون مسؤول، وراه مسؤول ضمنيا على الحيوانات ديالو. ثم الناس، راه ممنوع قطع الطريق السيار - من الناحية القانونية - وثانيا هو خطير جدا، وكتدير الشركة أو الوزارة كتحفز وكتبني مقاطع وممرات علوية كلما دعت الضرورة لذلك. مثلا، منطقة عين حرودة، اللي كانت معروفة بهاذ الظاهرة هاذي، بما فيها الدار البيضاء، ثلاثة ديال الممرات العلوية. بوسكورة كذلك، كل سنة كنضيفو ممرات علوية إضافية، ولكن لابد - بطبيعة الحال - من الوعي ديال المواطن، ما خاصوش يستعمل الطرق.

علامات التشوير خلال الأوراش كنستعملوها، وهي كذلك دورية دولية. ليس هناك أي تدهور لقارعة الطريق بين مكناس وفاس، ويسعدني كذلك أن أخبركم على أن غادي نزيدو من عدد البدالات، غادي نزيدو من عدد البدالات. تقريبا العدد راه بلا ما نعلنو عليه الآن، ولكن في منطقة مثلا ديال مكناس وديال فاس، غادي نضيفو قريبا البدال ديال عين تاوجضات والبدال ديال سبع عيون، فهاذو من البدالات اللي غادية ترجع بالخير على المنطقة، غادي تحسن التأثير الترابي ديال الطريق السيار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الثالث، موجه أيضا لكم، السيد وزير التجهيز والنقل، حول تأخير الرحلات الجوية، للمستشارين المحترمين السادة: محمد فضيلي، ادريس مرون، الهاشمي السموني، ابراهيم أبو زيد، عبد القادر قوضاض، أحمد الجوهري، حسن قيشوحي، بوطاهر البوطاهري، البكاي بورجل، عياد الطيبي، عبد المجيد الحنكاري، شعيب حميدوش، عبد الحميد السعداوي، بوسلهام بيتة، عمر مكدر، عبد الكريم الهمس، عبد الرحيم الشرقاوي. فليتفضل أحد السادة المستشارين.

المستشار السيد بوسلهام بيتة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

يكتسي النقل الجوي أهمية متزايدة في الاقتصاد العالمي وكذا في تنشيط السياحة ومستقبلها، إذ تعول عليه جل الدول للرفع من أسطولها وتحسين الخدمات، وذلك لجلب أكبر عدد من الزبناء، بل إن بعض الدول أدت إلى تحريره، بينما شركة الخطوط الملكية المغربية، لا تحترم مواعيد الطائرات، لا في الإقلاع ولا في الوصول، مما يخلق استياء للمسافرين،

وخاصة جاليتنا في المهجر، فإذا كان العقد شريعة المتعاقدين، فمبدئيا، يجب على شركة الخطوط الملكية المغربية تعويض زبنائها عن التأخير الذي يحدث في رحلاتها، وذلك لما يتسبب لهم في تعطيل العديد من المصالح، وخاصة تلك المرتبطة بالزمان والمكان.

ولذا، فإننا نسائلكم، السيد الوزير، بصفتكم وصيا على القطاع: ما هي الأسباب الحقيقية وراء حدوث هذه الاختلالات في مواعيد الطائرات؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة الآن للسيد وزير التجهيز والنقل، للإجابة عن السؤال، فليتفضل.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

ففيما يخص تأخيرات الطائرات بصفة عامة، والخطوط الملكية الجوية بصفة خاصة، وخصوصا السؤال اللي تيقول: ما هي أسباب هذه التأخيرات؟ لابد - بطبيعة الحال – من الإجابة على السؤال، فهي أسباب تقنية طارئة، الإقلاع المؤخر للطائرات من المطار الذي انطلقت منه الطائرة، التأخر الناتج عن عملية التفتيش في إطار الأمن وسلامة المسافرين، رداءة أحوال الطقس، انتظار بعض المسافرين عند جمع المسافرين في المطارات، التي هي ما يسمى بال (HUB)، يعني العقدة التي تجمع العديد من الطائرات، وتنطلق طائرات أخرى منه، فهاذو هما الأسباب.

فبطبيعة الحال، كل شركة تبحث، والخطوط الملكية المغربية تبحث كل ما يمكن على التقليص من هذه التأخيرات وتحسن خدماتها، ولكن عندما يلاحظ هناك تأخيرات، مجبرة تلك الشركات بتقديم خدمات للمسافرين، أولا الإعلام وتفسير أسباب التأخير، وماذا سيتم القيام به لتعويض أو لتقويم الوضع، وكيقدموا كذلك خدمات للحد من الانزعاج، كتأمين المبيت والأكل والاتصال وتقديم معلومات دقيقة إلى غير ذلك.

ثم هناك بعض التدابير التي قامت بها الخطوط الملكية المغربية والمكتب الوطني للمطارات لمعالجة هذه الحالات، فمن ضمن هذه التدابير الأخيرة، اللي تم اللجوء إليها:

- وضع فرق ولجان مشتركة بين الشركة والمكتب في جميع المطارات، للسهر على احترام المواقيت.

- تواجد فريق من أطر الشركة، يتوفر على الخبرة 24 ساعة على 24 ساعة في مطار محمد الخامس، إلى غير ذلك من الفرق الموجودة لتقديم خدمات في مثل هذه الحالات.

الرقم الذي يجب تقديمه هو رقم علمي، رقم مبني على الإحصائيات التي تقوم بها الخطوط الملكية المغربية للتعرف على نسبة التأخيرات، فإذا اعتبرنا أنه التأخير هو أكثر من 15 دقيقة، هو المعيار الدولي المعتمد، 82% ديال الرحلات ديال الخطوط الملكية المغربي هي في وقتها، فهذه نسبة لا بأس بها. بطبيعة الحال، لابد للشركة أن تحسن هذه النسبة حتى تصبح أقرب ما يمكن من 100%.

وأخير، ملاحظة اللي بغيت نبديها، هي أنه أحسن وسيلة للرفع من الجودة بصفة عامة من خدمات، من تحسين أثمنة، من التقليص من التأخيرات، هو السياسة اللي اعتمدتها الدولة، اللي هي السياسة ديال التحرير، التي ارتفعت حدتها منذ سنة 2006، عندما تم التوقيع على اتفاقيات فتح الأجواء مع الإتحاد الأوروبي، ودخلت - بكثرة - شركات ذات الأثمنة المنخفضة كـ (Easyjet) و(Ryanair)، واللي زعزعت الخطوط الملكية المغربية، التي - الآن - مجبرة أن تحسن خدماتها وجودتها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. هل لديكم تعقيب، السيد المستشار؟ تفضل الأستاذ.

المستشار السيد بوسلهام بيتة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير، على المعلومات المدققة، ولكن ربما راكم أجبتم على أنفسكم بالتحرير، إذن هذا يعني أن الحكومة عاجزة، لابد من تحرير القطاع، ليكون له ضوابط، فالتحرير - الآن - هو اللي عندنا الحل الوحيد، بصفة أن حنا كنتفاءلو بأن الحكومة هي اللي تسير، ماشي الشركات. اليوم، كتعرفوا الأثمنة كي كتولي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السيد الوزير هل لديكم تعقيب؟ تفضلوا.

السيد وزير التجهيز والنقل:

أنا كنخبر السيد المستشار بأنه ماشي تنقولو راه الحل هو التحرير، خصنا نعملو التحرير، التحرير راه كان، وعملناه، ونفذناه هاذي أربع سنين. نفذناه سنة 2004، عندما أعلنا على إمكانية فتح خطوط منتظمة في اتجاه جميع المحطات المغربية، ثم عززناه، -وكنا أول دولة في العالم التي وقعت مثل هذه الاتفاقية مع الإتحاد الأوروبي - عندما وقعنا اتفاقية فتح الأجواء سنة 2006. وأقول أنه أحسن وسيلة، أحسن طريقة لتحسين الخدمات لجميع الشركات، لأن ما يهمنا ماشي هو الخطوط الملكية المغربية. اللي تيهمنا هو المواطن المغربي، هو الذي يسافر، والذي يعمل في المناطق السياحية التي يأتي إليها السياح، فهذا هو الأهم بالنسبة إلينا.

أما فيما يخص جودة الخدمات، فالشركة والشركات بصفة عامة، جميع الشركات، لأن المغاربة ما تياخذوش فقط الخطوط الملكية المغربية، تياخذوا جميع الشركات اللي هي موجودة مجبرة بتحسين تلك الخدمات، أو فيما يخص الخطوط الملكية المغربية – بالذات - اللي كتقصدوها في السؤال ديالكم، السيد المستشار، تنقول لكم بأن النسبة ديالها في التأخيرات هي 82%،

وهي نسبة - بطبيعة الحال - تستحق التحسين، ولكن ليست سيئة كما يمكن أن يفهم من سؤالكم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد وزير التجهيز والنقل على المساهمة.

وننتقل مباشرة إلى الأسئلة الموجهة إلى السيدة وزيرة الصحة، وعددها تسع أسئلة.

السؤال الآني الأول، موجه إلى السيدة وزيرة الصحة، حول نظام المساعدة الطبية، للمستشارين المحترمين السادة: مبارك السباعي، ادريس العلوي، عبد السلام الودي، المهدي زركو، محمد برطني، السعيد كمال، حسن زهير، عبد الصمد عرشان، عبد الرحيم الكوبابي. الكلمة لأحد السادة المستشارين لشرح السؤال، فليتفضل أحدهم مشكورا.

أظن أن أصحاب الأسئلة غير موجودين، إذن يؤجل السؤال إلى حين الحضور أو يؤجل إلى جلسة لاحقة.

السؤال الموالي، موجه أيضا إلى قطاع الصحة أو الأسئلة الموجهة لقطاع الصحة، وعددها ثلاثة، نتناولها في دفعة واحدة، موضوع تعيينات الطبيبات المتخصصات.

نظرا لوحدة الموضوع، نستأذن المجلس الموقر لعرضها بدفعة واحدة، وبعد ذلك أعطي الكلمة للسيدة الوزيرة، للإجابة عنها.

إذن السؤال الآني الأول، الموجه إلى السيدة وزيرة الصحة، حول تعيينات الطبيبات المتخصصات فوج 2007، للمستشارين المحترمين السادة: ادريس مرون، الهاشمي السموني، محمد فضيلي، أحمد جوهري، عبد القادر قوضاض، عمر مكدر، بوسلهام بيتة، حميد كوسكوس، الحسن قيشوحي، ابراهيم أبو زيد، لحسن عباد، عبد الحميد السعداوي، فليتفضل الأستاذ مرون لشرح السؤال الأول.

المستشار السيد إدريس مرون:

السيد الرئيس،

فقط، قبل ما نبسط السؤال، أريد أن يكون هناك جواب على سؤالي، انطلاقا من أن تموقع الفرق ليس هو واحد، وبالتالي كل يرى المشكل من زاويته.

شكرا.

بخصوص السؤالK هذا سؤال تيهم التعيينات ديال مجموعة ديال الطبيبات، متزوجات - في الأغلب - عندهم أبناء، كنا تكلمنا على هاذ الموضوع في آخر غشت، وطلبنا من السيدة الوزيرة تلقى الحل لهاذ المعادلة اللي هي صعيبة، أننا نريد أن نرضي التعيينات في العالم القروي، وهذا توجهنا في الحركة الشعبية، وفي نفس الوقت، نرضي الطبيبات بتعيينات تسمح لهن أن يكن في واحد الشعاع من البعد معقول من أزواجهن وأبنائهن، وفي نفس الوقت يكن في وضعية نفسية ومادية يستطعن من خلالها أن يواجهن مهامهن، إلا أنه - مع الأسف الشديد، ومنذ ذلك الوقت - ونحن نترقب نتائج التواصل ما بين الوزارة وما بين المجموعة ديال الطبيبات، ولم نر تقدما في هذا الأمر، بل اطلعنا مؤخرا على أن هناك دعاوى اللجوء إلى القضاء، وأن هناك اقتطاعات فيما يتعلق بالرواتب، هذا – كمواطنين - لا يهمنا ولا يقدمنا شيئا، المهم هو أن هؤلاء الطبيبات في عوض ما يكونوا مضطرات إلى الاختيار ما بين الالتحاق بأماكن العمل أو الطلاق أو مغادرة الوطن إلى خارج البلاد، وغدا نبقاو نقولو: "الأدمغة تتمشي لنا"، وhحنا اللي كنجريو عليها و ما كنخليولهاش الجو الملائم للعمل."

من هذا المنطلق، أؤكد هنا، أنني لا أعرف طبيبة واحدة من هؤلاء، وأن فريقي لما استقبلهن لم يكن يعرف أية منهن، لكن هناك ملف له من الشرعية ومن المعقول، ما جعلنا نعتبره أنه ملف على الوزارة أن تجد له الحل، وإذا لم تجد له الوزارة الحل، فكل إجراء آخر - الغالب والمغلوب - لا يهم المغاربة.

نريد منكم، السيدة الوزيرة، أن تجدي حلا لهذا المشكل الذي لا يزال عالقا، وعليكم مسؤولية كبيرة جدا لأن الوطن وحنا خلصنا باش هاذوك الدراري يقراو، وباش يصبحوا أطباء ومتخصصين، وبالتالي علينا أن نحاسبكم، إذا لم يؤدوا مهامهم لصالح الشعب الذي كونهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

السؤال الثاني، الموجه إلى السيدة وزيرة الصحة، حول تعيين الطبيبات المتخصصات المتزوجات فوج 2007، للمستشارين السادة: الميلودي مخارق، فاروق شاهير، خديجة غامري، أحمد بهنيس، أحمد خليلي، ابراهيم قرفة، عبد السلام منصور. الكلمة لأحد السادة المستشارين.

شكرا. على كل حال، هذا موضوع استأذنت فيه المجلس من أجل أن نتناوله، هو موضوع واحد، له هدف واحد، ومن مختلف الفرق السياسية، إذن هذا قرار المجلس، ليس قرار الرئاسة.

الكلمة.. في إطار نقطة نظام؟ تفضل.

المستشار السيد مولاي ادرس العلوي:

نلتمس من السيد الرئيس إدراج السؤال ديالنا، لأن كنا خارج القاعة، ودابا كنتواجدو هنا، إلى يمكن تعطينا الكلمة.

السيد رئيس الجلسة:

بعد انتهائنا من هاذ السؤال، سنتناول سؤالكم، إن شاء الله. إذن الكلمة لأحد السادة المستشارين، لبسط السؤال المتعلق بفوج 2007، للسادة المستشارين التي ذكرت أسماءهم. الكلمة للسيد المستشار المحترم.

المستشار للسيد المستشار أحمد بهنيس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

لا أحد يمكنه أن يتجاهل الدور المهم الذي تلعبه المرأة المغربية في شتى المجالات، وفي قطاع الصحة بشكل خاص، ولكنها - في المقابل - لا تحظى بالعناية الكافية، لتمكينها من القيام بعملها في شروط عمل ملائمة ومريحة، وتشجعها على المزيد من البذل والعطاء، وتعتبر الطبيبات المتخصصات المتزوجات لفوج سنة 2007 ضمن هؤلاء النساء، حيث تم تعيينهن بطريقة تعسفية، ولم تؤخذ بعين الاعتبار، حالاتهن الاجتماعية: متزوجات وأغلبهن أمهات، وسوف يتم إبعادهن عن أزواجهن وأطفالهن بمسافات قد تتجاوز 1000 كيلومتر، علما أن الوزارة عملت دائما على منح الطبيبة المتزوجة حق التعيين داخل محيط لا يتجاوز 100 كلم، مما سوف يتسبب لهن في مشاكل عديدة، وسوف لن يجدن بدا من أحد الخيارين، فإما التخلي عن حياتهن الأسرية المستقرة، وإما التخلي عن وظائفهن، وإن كلا الخيارين مرفوض في بلد يريد أن يسير في طريق النمو، وأن يشجع النساء على انخراطهن في التنمية.

إن التعيينات التي أعلنت عنها وزارتكم، السيدة الوزيرة، بعد إجراء القرعة في غياب المعنيات بالأمر والجامعة الوطنية للصحة للإتحاد المغربي للشغل، يوم فاتح شتنبر 2008 لم تأخذ بعين الاعتبار الطلبات التي تقدمنا بها ولا المقترحات حول المناصب الشاغرة التي طلبتم منهن إعدادها، التي وعدتم أنكم سوف تدرسونها، والحوار والتفاوض حولها مع الجامعة الوطنية للصحة واللجنة الممثلة لهؤلاء الطبيبات.

إن هذه التعيينات لا تخدم أهداف الوزارة، التي هي في غنى عن الاستنزاف لطاقاتها، والتي هي في حاجة ماسة إلى هذه الطاقات البشرية التي تلعب دورا هاما في الرعاية والحفاظ على صحة المواطنين، وإننا إذ نؤكد، على ضرورة إعادة النظر في قرارات التعيينات السالفة الذكر، وعلى الإسراع في حل هذا المشكل.

نسائلكن، السيدة الوزيرة، عن الإجراءات التي ستتخذونها من أجل إعادة الطمأنينة لهؤلاء الطبيبات المتخصصات المتزوجات وتوفير الظروف الملائمة لاستقرارهن العائلي والنفسي، خاصة وأن طبيعة عملهن، تحتم ضرورة توفير التوازن النفسي، كونهن مؤتمنات على أرواح بشرية. وفي اللقاء الأخير، السيدة الوزيرة، الذي اجتمعنا معكم، في إطار الحوار الاجتماعي مع الجامعة الوطنية للصحة، طلبنا منكم باقتراح أن تجتمعي مع هذه اللجنة، وهناك اقتراحات، وهناك اقتراحات منهن من أجل حل هذا المشكل الاجتماعي والإنساني.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

السؤال الثالث، الموجه إلى السيدة وزيرة الصحة، حول أزمة تعيينات طبيبات متخصصات للمستشارين المحترمين السادة: ادريس الراضي، عبد المجيد المهاشي، أحمد التويزي، نور الدين بركاع، عادل المعطي، أحمد بومكوك، نبيه لحسن، أحمد الشافعي، الغازي غرارية، أحمد الجغيري، الحسين الحداوي، الحبيب الزويكي، عمر الجزولي، ابراهيم بنديدي، عبد القادر النميلي، البشير أهل حماد، محمد جبيبل، عبد الحميد أبرشان، علي أساكتي، أحمد النماوي. الكلمة لأحد السادة المستشارين لتناول الموضوع.

المستشار السيد عبد الحميد أبرشان:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدة الوزيرة المحترمة،

يسترعي الرأي العام الوطني أدوار المشكلة التي ترتبت عن قرار وزارتكم بتعيين الطبيبات المتخصصات المتزوجات، بعيدة عن أسرهم وأزواجهم. وقد كثر القيل والقال حول هذا الموضوع، وتضاربت وجهات النظر، وتعلمون أن قضية كهذه هي من صلب الاهتمامات الاجتماعية التي تحظى بعناية خاصة من لدن الجميع، وبالتالي فهي من الضروري أن تحظى كذلك بتعامل تطبعه الصراحة والواقعية، بعيدا عن أي مزايدة سياسية أو تدبير ظرفي وترقيعي، فهذا الإشكال هو - في عمقه - إشكال الأسرة المغربية ككل، لأن خصوصية المرأة المتزوجة في المغرب، يتمثل في كونها حظيت وتحظى بتلك الأولوية التي تتماشى وحجم المسؤولية الملقاة على عاتقها في صيانة تماسك وتلاحم المجتمع المغربي.

فالسيدة الوزيرة، كيفما كانت المعطيات والضغوطات التي تصدر، إما عن المحيط العام المتشعب، نرجو أن تضعوا نصب أعينكم، أن قرار إبعاد الزوجات عن أزواجهن من شأنه أن يخلق مشاكل أسرية خطيرة، قد يصل إلى الطلاق، لا قدر الله، وهو الأمر الذي لا يخدم، في آخر المطاف، لا هدف التغطية الطبية على المستوى المحلي ولا هدف جودة وفعالية الخدمة الصحية العمومية. لأجل ذلك نحن نشد على عضدك لأجل تجاوز الحلول الترقيعية إلى حلول عمق وحلول هيكلية سليمة في الصالح العام. ونسائلكم، السيدة الوزيرة، عن حقيقة هذا الأمر، الذي تنوي وزارتكم حل هذا المشكل؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم جميعا.

الآن الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة عن الأسئلة الثلاث، ولك، السيدة الوزيرة، تسع دقائق للإجابة على هذه الأسئلة الثلاث.

السيدة ياسمينة بادو، وزيرة الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارون،

إذن، تنتفهم هاذ الاهتمام لدى السادة المستشارين والمستشارات حول هاذ القضية، التي تهم الطبيبات المتخصصات لفوج 2007.

نحن، في وزارة الصحة، مشينا بواحد المبدأ، اللي لا أحد يمكن أن يجادل فيه، وهو كان شعار الإستراتيجية اللي وضعناها للفترة الممتدة بين 2008 و2012، ألا وهي الحق في الصحة. ونحن في وزارة الصحة، نفهم هذه المقاربة الحقوقية ديال الحق في الصحة، بمعنى الحق في الصحة لجميع المواطنين وجميع المواطنات عبر التراب الوطني.

الإشكالية اللي طرحت، ولله الحمد، حنا تنفتخرو وتنعتزو على أن أغلبية الأطباء الخريجين هم نساء، 67% من الخريجين ديال هاذ السنة هم نساء، مع اختصاصات فيهم 100% ديال النساء، وهاذ الشي قلتو وكررتو. نعطيكم مثال: مثلا في القصور الكلوي 100% نساء.

السادة المستشارون،

السيدات المستشارات،

دائما - وتيجيوا في التدخلات ديالهم - على أن خاص نكثرو من المراكز، يمكن لي نذكر على أن، اليوم، في بلادنا 3000 مريض بالقصور الكلوي تينتظر في لائحة الانتظار باش يتعالج أولا غادي يموت، هاذ السيد ولا هاذ السيدة، إلا ما دخلوش للمركز وداروا الدياليز، بمعنى أنهم غادي يموتوا. 100% ديال الخريجين هاذ السنة في (La néphrologie) كلهم نساء، إذن آش غادي نقولو للمواطنين؟

إذن، مانبقاوش نبنيو مراكز، إلى اتفقنا كلنا على أن الطبيبات 67%، إذن أكثر من النصف يبقاو في الدار البيضاء أو لا في الرباط، ذاك الساعة نتفقو بيناتنا وما نحلوش المراكز وما نبنيوش المستشفيات وما نعالجوش المغاربة والمواطنين والمواطنات.

حنا مشينا من واحد المنطلق، عملنا واحد الجرد، وهاذ الجرد اللي درناه، انطلقنا من الأسئلة الشفوية ديال السادة المستشارين والمستشارات والسادة النواب والنائبات اللي تيقولوا: "عندنا خصاص في المناطق". عملنا جرد دقيق وعارفين –حاليا - كل مستشفى أشنو هو النقص اللي عندنا فيه؟ على أساس أن في هاذ الخمس سنين المقبلة، هاذ النقص غادي نحدو منو، واخا نكونو، نقولو على أن ما نكونوش عدد مهم من الطبيبات والأطباء، واخا نعياو ما نكونوا، إلى كل شي بغا يبقى في المحور ديال الدار البيضاء والرباط.

إذن، سؤال آخر اللي خاصنا نوضوعه، هو أنه الآن، وحتى في الحوار مع الطبيبات، لأن تفتح حوار معهم، وبغينا نلقاو حلول، ولكن الحل الوحيد اللي هوما قابلينوا هو أنه يكونوا على بعد 120 كلم من محور الدار البيضاء الرباط، على أساس على أنه كاين نقص في هاذ المحور من الأطباء.

نعم، كاين نقص. نعم، خصنا نفتحو مناصب في هاذ المستشفيات، ولكن هاذ المناصب اللي تنفتحو في هاذ 120 كلم وحتى في الرباط والدار البيضاء راه كاين نقص، راه غاديين نفتحو، ولكن هاذ المناصب ماشي لهاذ الطبيبات اللي عاد تخرجوا، للطبيبات اللي مشاوا وعطاوا وأداوا في المناطق، وخصهم يدخلوا عند وليداتهم ورجالهم.

إذن، خاص يكون هناك تناوب. إذن، نعم، كاين خصاص، ونعم، غاديين نفتحوهم، ولكن ماشي اللي عاد تخرج، اللي بعدا مشى وأعطى وأدى المهمة ديالو، باش حتى هاذوك النساء اللي – الآن - كاينين على بعد مسافات بعيدة، مخليين وليداتهم ورجالهم، خاصنا نفتحو لهم هاذ المناصب باش يدخلوا.

ويمكن لي نقولكم كذلك ونضيف، بغيت نفهم علاش 150 هاذ الفوج ديال الطبيبات، 150 امرأة متزوجة عندها أطفال؟ اليوم أكثر من النصف منهم التحقوا، النصف، أكثر من النصف راه وصلنا أكثر من 80، واليوم عاود ثاني، راه عدد آخر جا باش يلتحق. إذن، أكثر من النصف التحق. إذن، حتى هاذو عندهم إكراهات، علاش وحدين تيقبلوا يمشيوا، وهاذو اللي كيمثلوا أكثر من النصف الآن، والآن والأقلية باقة رافضة؟

إذن، حتى إلى قررنا أننا نخليوهم، خاصنا نردوا هاذوك 80، ومن باب العدالة والإنصاف، العيالات كلهم اللي عندهم أولادهم وأداو وامشاو خمس وستة سنين، خاصهم يرجعوا، إذن، ما يمكنلناش، خاصنا بكل مسؤولية، أنا واعية بهاذ المشكلة، وواعية بكل هاذ المشاكل، ولكن - كمسؤولة على هذا القطاع، ومسؤولة على جميع المواطنين والمواطنات - ما تيمكنليش وضميري ما تيسمحليش أنني ما نرسلوش الطبيبات باش يشتغلوا، بالإضافة أنه الحل، أظن أن الحل والدورية ديال التعيينات، بغيت نقول للإتحاد العام للشغل، على أن الدورية اللي وضعنا اللي تتعلق لا بالتعيينات ولا بالانتقالات، تمت بموافقة جميع النقابات، بما فيها الإتحاد المغربي للشغل. إذن، الانتقالات، الآن، أصبحت تمر بكل شفافية، وهاذ الشي، الجميع تيشهد به، بما فيه النقابات.

اللي بغيت نقول واعيين، حنا قلنا لهاذ الطبيبات يمشيو سنة أو سنتين حسب المناطق اللي غادي يمشيو لهم، وعندهم حق طلب الانتقال ما بعد سنة. إذن، لابد من كل واحد أنه يضحي، ثم كل هاذ المناطق اللي غاديين يمشيو لها، راه ماشي مناطق جبلية صعبة أو مناطق بعيدة: ناخذو

أكادير. نعم، أكادير على بعد 800 كلم، ولكن أكادير راها مدينة، ما يمكنش نقولو راه مشاوا للقرية. راه الحسيمة مدينة، راه ماشي قرية، وفيها المدرسة، هذا ما تيعنيش على أن الأم ما يمكنش لها تدي الأطفال ديالها وتدرسهم وتكبرهم، في حين أنها ترجع. أنا عمري ما قلت أن المرأة خاصها تخلي وليداتها. بالعكس، المرأة يمكن لها، لأن هاذي كلها المدن اللي تعينت فيها كلها مدن، والمغرب بصفة عامة، حتى في العالم القروي، راه فيه ناس تيولدوا فيه وتيكبروا وليداتهم وتيقراوا وتيمشيوا للمدرسة، هذا راه بحال الراجل، حتى الراجل الطبيب راه عندو مراتو وأولادو، تنبعدوه على ذيك المرأة وعلى ذوك الأولاد. إذن، حتى هو عندو حق الانتقال.

إذن، هاذي، بصفة عامة، غير بغيت نقول: ما نساوش أن اليوم حاليا كاين هناك مئات، ماشي 70 اللي بقاوا أو 60، مئات ومئات ديال الطبيبات متزوجات عندهم أطفال اللي مشاوا من دون ست سنوات، حنا ما تنقولوش شي وحدة تمشي ستة سنين أو خمس سنين أو ثلاثة سنين. أبدا. إذن، حتى هاذوك راه عندهم الحق يرجعوا بعدما أداوا المهمة ديالهم، وحنا تنهضروا على واحد 70، واحد 60، ولكن ما تنساوش على أنه كاين فئات أخرى، ما نساوش الفئات الأخرى، الطبيبات في الطب العام، الممرضات، القابلات اللي عندهم واحد الدور مهم جدا، اللي هوما في الجبال وفي المناطق الحقيقية النائية والقروية وفي المستوصفات وفي دور الولادة، واللي ما سمعناش الصوت ديالهم وتيضحيوا وتيشتغلوا بتنافي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة الآن، في إطار التعقيب، للفريق الحركي، فليتفضل السيد الرئيس، مشكورا.

المستشار السيد ادريس مرون:

شكرا السيدة الوزيرة.

غير ما تقولوناش ما لم نقل. حنا عمرنا ما قلنا على أنه "الصحة يجب أن لا تكون للجميع". أبدا. نحن مثلكم، ندافع على هذا المبدأ، فالصحة يجب أن تكون للجميع.

فيما يتعلق بالتعيين، حنا لا نشك أن هناك صعوبة، لكن لازم، في إطار الجهوية اللي تكلمنا عليها شحال هاذي، واللي - مع الأسف الشديد - إلى اليوم بقات عندنا فقط في الحوار وفي الكلام وفي الخطاب، فأكادير كلها، واش ما نجبروش في منطقة أكادير طبيبة من هاذوا اللي تخرجوا ونصيفطوها لأكادير لمنطقة أكادير، في عوض ما نقبطو واحدة من جهة أخرى من الرباط أو الدرالبيضاء أو من طنجة ونسيفطوها لأكادير؟ يجب أن ننظر نظرة مدققة حول المناطق، اللي هي تيمكن لنا فقط من خلال التمحص في إطار جهوي نحلوا بها المشكل، النقطة الأولى.

النقطة الثانية: هاذ الطبيبات، إلى اعطيتوهم الالتزام ديالكم على أنه في ظرف سنة أو سنة ونصف أو سنتين، هذا حوار، يمكن لكم تلقاوا حوار وتمضيوا على وثيقة، وبالتالي إلى جاوا عندنا خطرة أخرى، وقالوا لنا ها كاين، ها كاين.. نقولو لهم راه ما معاكومش الحق. نحن ندافع هنا عن المظلوم، لا ندافع عن الذي يتمادى عن الحق، فإذن، إلى جلستوا مع هاذ الناس، السيدة الوزيرة، ونكون لكم شاكرين آنذاك - ووجدتم فيما بينكم حل، غنكونو سعداء، لأن المغاربة فقط خاصهم يتداواو، كانوا في أكادير أو في مراكش أو في الرباط.

ثانيا، ما عندكم حتى شي فائدة في جر الحبل، لا أنتم كوزارة، لا المواطنين كمواطنين، ولا هؤلاء الأطباء، فعلينا جميعا، إذا شاهدتم وإذا رأيتم أننا نؤكد على حل الإشكالية، فلأن اعتبرناها – حقيقة - إشكالية وما خصهاش تتكرر في المستقبل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في إطار التعقيب أيضا، الكلمة لمجموعة الإتحاد المغربي للشغل، فلتتفضل المستشارة المحترمة للتعقيب على جواب السيدة الوزيرة.

المستشارة السيدة خديجة غامري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

ما تقولينا‌ش ما لم نقل. حنا مع تعميم الصحة مع الحق في الصحة لجميع المواطنين والمواطنات في جميع المناطق. الموضوع اللي تناقشوه الآن لا علاقة له بضرب الصحة ولا مجانيتها. نحن نطالب - ولا زلنا، ولن نقف - عن المطالبة بهاذ المسألة، سواء التعميم والاستفادة والحق للجميع.

فيما يخص هاذ المجموعة اللي هي قليلة، هما متخصصات هما اشتغلوا، (Déjà)، ماشي أول مرة غادي يشتغلوا. من بعد الدراسة ديالهم اضطروا باش يوقعوا سنتين قبل التخرج ديالهم على هاذ المسألة ديال الالتحاق، ولكن دائما أخذا بعين الاعتبار المسألة ديال الاشتغال في حدود 100 كلم، كما جرت العادة قبل هاذ التعيين، هاذي من جهة.

من جهة أخرى، تم التعيين ديالهم في غشت، يعني قبل ما تدار أو تدارت التعيين ديالهم أو القرار كان في غشت، في حين القرعة تدارت في سبتمبر، حسب ما جاء في الموقع الإلكتروني، هاذي من جهة.

من جهة أخرى، كتقولوا ما بغيناش نتمركزو فقط في الرباط أو الدار البيضاء. حتى شي واحد ما قالها، حنا، كاتحاد مغربي للشغل، لا سواء هنايا في هاذ الإطار، ولا في النقاش اللي تيكون معكم مع الجامعة الوطنية للصحة، التابعة للاتحاد المغربي للشغل، عمرنا ما قلنا أن هاذ الطبيبات خاصهم يشتغلوا في مدار الدار البيضاء الرباط. هناك مجموعة ديال المناطق، كاين وجدة، كاين طنجة، كاين أكادير، مجموعة ديال المناطق، وبالتالي اللي تنقولو هي عدم إبعادهم على الأطفال ديالهم والأزواج ديالهم.

قلتم أن هناك وعد أو التزام باللي أنهم يشتغلوا لمدة سنة أو سنتين ويرجعوا، ما هي الضمانات، السيدة الوزيرة؟

هاذ الطبيبات مستعدات باش يشتغلوا، والدليل هو الشعارات اللي كتسمعي، السيدة الوزيرة، أسبوعيا قدام الوزارة، الشعارات اللي كيرددوها هو أن "ما بغيتش نبعد على أولادي وبغيت نخدم بلادي". هن مستعدات باش يخدموا بلادهم، ما قراوا وتخرجوا إلا أنهم يخدموا بلادهم، التخصصات قليلة.

السيدة الوزير، خصنا نفهمو أيضا أوضاع المرأة المغربية اللي كتميز بالحيف والتهميش في جميع المستويات الاقتصادية السياسية الاجتماعية والثقافية، فعلى الأقل نأخذ بعين الاعتبار الأوضاع ديالهم، الواقع ديالهم، نوفرو ليهم شروط باش يشتغلوا، وشروط يكون فيها استقرار معنوي ونفسي، باش يمكن لهم يشتغلوا، لأنهم كيخدموا بأرواح الإنسان، أرواح المواطنين، وخاصهم توفير هاذ الظروف اللي فيها استقرار ومعنويات مرتفعة، فهاذ الطبيبات ما كيطلبوش شي حاجة مستحيلة.

بالنسبة للمدار، حتى المدار الدار البيضاء بالرباط، هناك خصاص، إلى بغينا نشوفو المسألة ديال سد هذا الخصاص، فخاص فتح مراكز.

بالفعل، حنا لسنا ضد الطبيبات اللي اشتغلوا سنة عديدة، ولكن ماشي على حساب هاذ المجموعة. هناك أيضا أفواج التي وقعت قبل ما تتابع التخصص ديالها، وقعت على الالتزام بهاذي، وما عندهومش ظروف اللي كنحول دون التحاقهم. هاذ المسألة حتى في مجالات أخرى، ماشي فقط غير في الصحة، مجال التعليم ولا أي مجالات، فحنا لسنا ضد العمل حتى في المراكز النائية، ولكن توفير شروط صحية ملائمة، كتوفر كرامة الإنسان وكرامة المرأة وتوفر لها الأمن والسلامة. هاذ المسألة خاصنا نكونو واضحين فيها، السيدة الوزيرة.

قلتم أن النصف التحقوا لظروفهم المادية، فكنعرفو هاذ المسألة، نبغي نفتح قوس باش نسجل أو نعيد تسجيل إدانتنا لما جاء في الكلام ديال الكاتب العام للوزارة، بالقول أن هاذ الممرضات، حتى إلى تطلقوا ماشي مشكل، عندهم أجر اللي يكفيهم هم وأبناءهم. هاذ المسألة كتمس ماشي فقط هؤلاء الطبيبات، بل كتمس بالمرأة المغربية، المرأة المغربية اللي ماشي اللي الزواج كتشوف فيه فقط غير الفلوس اللي يكفيها لولادها، ولكن لأن إسهامها في التنمية المستدامة ديال البلاد في جميع المسائل، أما باش يجي ويتقال عندها ظروف باش تطلق، فحنا مع استقرار الأسرة، استقرار الأسرة وعدم إبعاد الطبيبة على الأطفال ديالها والأزواج ديالها، هناك طبيبات اللي ما عندهومش هاذ الإشكال، التحقوا أو هناك اللي تفرض عليهم الالتحاق نظرا للظروف المعيشية، لأن فاش كنسمعو طبيبة متخصصة راه ما نتصوروش شي حاجة، راه 9000 درهم اللي كيقبطوا، إذن هاذ المسألة ما تكونش سبب باش يتذرع على أساس أن نبقاو، كنتمنى باش هاذ الملف ما يخلقش حقد عند الأطراف اللي في هاذ المشكل، بل نعملو كلنا في اتجاه حل المشكل، بما يرضي الجميع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة. الكلمة لفريق الاتحاد الدستوري، في إطار التعقيب أيضا، فليتفضل أحد السادة المستشارين.

المستشار السيد عبد الحميد أبرشان:

شكرا، السيدة الوزيرة، على ردكم. حنا ما كناقوشوش مبدأ الحق في الصحة لجميع المواطنين. هذا لا يناقش، كيفاش بغيتي، السيد الوزيرة، هاذ الطبيب أو الطبيبة يشتغلوا في ظروف جيدة، وهما كتلقاهم غير مستقرين، كتجبر الزوج في الناظور والزوجة في أكادير مثلا من شأنه أن يخلق مشاكل أسرية خطيرة، وهذا لا يخدم - في آخر المطاف - التغطية الطبية على المستوى المحلي ولا هدف جودة وفعالية الخدمة الصحية العمومية، وهذه الحلول الترقيعية ما عندنا ما نعملو بها، السيدة الوزيرة.

خاصكم تجبروا لينا شي حل. شي حل يكون في هيكلة سليمة التي تخدم الصالح العام.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. لك الكلمة، السيد الوزيرة، في حدود ست دقائق، من أجل الرد على التعقيب. تفضلي.

السيدة وزيرة الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

أشكر جميع الفرق على التعقيب، غير بغيت بعض التوضيحات الأساسية:

أولا، بغيت أن أؤكد هو أنه حتى شي واحد ما كيجر الحبل، بل العكس، أنا يمكن لي نقول وهذه مناسبة، أنني أكن لهاذ الطبيبات التقدير والاحترام، لأنه طبيبات نجحوا وقراوا. هذا اعتزاز وافتخار بالنسبة للمرأة المغربية، والحوار مفتوح. كونوا على يقين، السيدان المستشاران، السيدة المستشارة، على أن الحوار مفتوح، وعلى أنه اقترحنا هاذي 15 يوم أو 3 أسابيع تقريبا تم الاتصال بهم، قلت لهم أنا مستعدة - وهاذ الشيء قلته منذ البداية - أن هذه الشروط ديال سنة وسنتين، أنا مستعدة نجيو نجلسو ونحرو وثيقة، وغادي يكون الإمضاء ديال الوزيرة على هذه الوثيقة، وهوما رفضوا هاذ المسألة.

غير هاذ الأسبوع، تم الاتصال بهم باش نقترحو عليهم حل آخر، ولكن رفضوا هاذ الحل، هوما متشبتين بمحور الدار البيضاء الرباط، هوما متشبتين بهاذ 100 أو 120 كلم من هاذ المحور، واللي بغيت نأكد لكم، السيدة المستشارة، أن هاذ الخصاص وهاذ المناصب اللي غادي تفتح ونزيد نقولها ونأكدها، أنه ماشي اللي عاد تخرج. الطبيبات اللي طالبين الانتقال

اللي هوما ضحاوا ومشاوا، اللي خصهم يرجعوا. كيفاش غيمكن لينا نقولوا أننا مع الحق في الصحة وملي تيكون واحد الاختصاص فيه 100% ديال النساء أشنو هو الحل؟ الحل الوحيد أن كل واحد من موقعه، كلنا من الموقع ديالنا، راه كنضحيو باش نخدمو بلادنا.

بالنسبة للمسألة ديال الكاتب العام، هاذي مناسبة كذلك باش نأكد، يمكن لي نقول على أن هاذ الكلام ما كاينش نهائيا، حتى حد، بالعكس تنقول أننا تنكنو لهم الاحترام والتقدير وهذا ما عرفتش شكون اللي خرج هاذ المسألة اللي ماكايناش. حنا - بالعكس – كنحترمو الناس اللي كنشتغلو معهم، وهاذ المسألة فارغة وما كايناش نهائيا، بالإضافة إلى أنه جاء على لسانكم على أنهم غادي يغادروا البلاد، ما فهمتش ما يمشيوش لوجدة والحسيمة ويخليو أولادهم ورجالهم ويغادروا البلاد، نغادر البلاد باش ما نمشيش عام نخدم بلادي؟ وهذا ماشي منطق.

أنا راه حقيقة نحن في وزارة الصحة ما نتفهموش نهائيا المنطق ديال الناس يمشيو للخارج باش ما يمشيوش يخدموا بلادهم عام، بالإضافة على أن العديد منهم را تيمشيو تيديروا تمارين، تيكملوا الاختصاصات ديالهم في الخارج وتيخليو أولادهم وتيخليو رجالهم وتيمشيو، هذا الآن نحن المرأة المغربية تطالب بحقوق، تطالب بأنه تكون عندنا مناصب، تطالب بأن تمشي سفيرة، وتطالب بأن تكون عامل، والي إلى آخر... إذن، ما يمكنش أننا نطالبو بهاذ الأشياء، وملي الحاجة ما كتكونش كتوالمنا، أننا نرفضو خدمة البلد والوطن. الآن مئات ومئات ومئات ديال الطبيبات راهم كيشتغلوا في المناطق، في حين أن فئة معينة اللي هي رافضة بتاتا أنها تخدم بلادها والوطن ديالها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة.

قبل أن ننتقل إلى السؤال الموالي، نرفع الجلسة لمدة 10 دقائق من أجل أداء الصلاة، وسنستأنف عملنا بعد حين.

شكرا للجميع، ورفعت الجلسة.

السيد رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

نستأنف هذه الجلسة.

حضرات السيدات والسادة الوزراء.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

ننتقل إلى السؤال الآني الموجه إلى السيدة وزيرة الصحة حول نظام المساعدة الطبية، للمستشارين المحترمين السادة: مبارك السباعي، ادريس العلوي، عبد السلام الودي، المهدي زركو، محمد برطني، السعيد كمال، حسن زهير، عبد الصمد عرشان، عبد الرحيم الكوبابي.

الكلمة للمستشار المحترم مولاي ادريس العلوي.

المستشار السيد مولاي إدريس العلوي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله ارحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة والسيدة الوزيرة،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

من المنتظر، السيدة الوزيرة، أن يدخل نظام المساعدة الطبية لفائدة المعوزين وذوي الدخل المحدود حيز التطبيق خلال الأشهر الأخيرة في هاذ السنة - إن لم نقل أنه دخل إلى حيز التطبيق - حيث ستستفيد منه الشرائح الاجتماعية التي توجد في وضعية اقتصادية صعبة. هذه الآلية الجديدة التي ينظمها القانون المتعلق بالتأمين الإجباري على المرض المخصص لهذه الفئات المستهدفة من النظام الجديد.

في السياق ذاته، تمت عدة تساؤلات وتبقى مطروحة حول تفعيل هذا النظام، وتأتي في مقدمتها مسألة تأهيل المستشفيات المتواجدة على الصعيد الوطني وتجهيزها ومدها بالموارد المالية والبشرية الطبية الكافية، كما تطرح كذلك، السيدة الوزيرة، مسألة الشروط المحددة للاستفادة من هذه المساعدة، وهكذا سيتم تعميم هذا النظام على مختلف المناطق بالمملكة دفعة واحدة، وهل سيتم تعميم هذا النظام على مختلف مناطق المملكة في الوقت وفي الزمان؟ فوقاش يكمن نستيقظو واحد النهار ونلقاو بأنه التغطية الصحية لجميع المغاربة؟ وهاذي فرصة للسيدة الوزيرة باش ترصد لنا التدابير والإجراءات التي اتخذت لتفعيل هاذ نظام المساعدة الطبية للشرائح الاجتماعية اللي في وضعية صعبة؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة عن السؤال.

السيدة وزيرة الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدتان المستشارتان،

السادة المستشارون،

في الحقيقة، هذا السؤال حول نظام المساعدة الطبية يعد من أهم المشاريع الاجتماعية اللي عرفتها بلادنا في هذه السنوات الأخيرة، وكيدخل في صلب المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. آخر تقرير للمنظمة العالمية للصحة ديال سنة 2008 جاء فيه على أنه مليون نسمة سنويا كيطيحوا في الفقر بسبب مواجهة تكاليف العلاج، إذن احنا كنعرفو أنه إلى بغينا نحافظو على المواطنين والمواطنات، ولابد أننا نلقاو ونوضعو نظام المساعدة الطبية، إذن - كما تعلمون - انطلق هذا النظام للمساعدة الطبية في جهة تادلة أزيلال في بداية هذا الشهر، وراه كتجري العملية، متبعينها لأن كاين هناك لجنة ديال

التتبع والتقييم، ولحد الآن - ولله الحمد - العملية ماشية في واحد الجو جيد، وحسب الأصداء اللي كتوصلنا، على أن – حقيقة - المواطنين والمواطنات في هذه الجهة، تفاءلوا كثير بالخير، لأنهم شافوا على أنهم يمكن يتجهوا إلى المستشفيات وبالبطاقة التي غادي تخولهم أنهم يتعالجوا بالمجان.

إذن، صنفت فئتان من الأشخاص المؤهلين للاستفادة من هذا النظام، وذلك وفقا للقانون، لأن الإجراءات كلها مقننة بالقانون 65.00. كاين هناك الأشخاص الموجودون في وضعية الفقر والذين لا يتجاوز دخلهم المصحح 3767 درهم للشخص في السنة، وتستفيد هذه الفئة من التحمل الكلي للعلاجات، وبدون مساهمة، بدون أية مساهمة.

هناك الفئة الثانية: الأشخاص الموجودون في وضعية الهشاشة، والذين يتوفرون على دخل مصحح يفوق ذاك3767 درهم، ويساوي أو يقل عن 5650 درهم للشخص في السنة، هاذو غادي يؤديوا مساهمة سنوية، والتي حددت في 120 درهم، 120 درهم، هي تقريبا في السنة أقل من 50 سنتيم في النهار، وغادي تكون عندهم جميع العلاجات. حتى الآن ربما ديك 120 درهم في السنة غادي تبان كثيرة، ولكن الآن الناس كتعطي 250 ولا 300 درهم باش تدير حصة واحدة ديال الدياليز، في حين 120 درهم، على أساس ألا يفوق المبلغ ديال الأسرة كاملة 600 درهم للأسرة.

اسمح لي، السيد الرئيس، غير هذا سؤال مهم جدا، غير نعطي توضيح أخير.

السيد رئيس الجلسة:

لكم فرصة، السيدة الوزيرة، أثناء دراسة الميزانية القطاعية للتوسع في الموضوع. لابد من مراعاة التوقيت. تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الصحة:

بغيت نقول غير جملة واحدة. بغيت نقول على أن التدابير اللازمة كلها اتخذت، أولا باش نهيئو جهة تادلة أزيلال 150 مليون درهم ديال الاستثمار، والآن حنا كنأهلو جميع المستشفيات باش يدخل حيز التطبيق، ولكن حتى إلى ما أهلناهش، راه بعدا هاذ الشي اللي متواجد الآن، راه الناس غادي يكونوا سعداء أنهم نوفرو لهم هاذ الشي اللي متوفر ليهم اليوم بالمجان.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. لكم الكلمة، مولاي ادريس العلوي، تفضل.

المستشار السيد مولاي إدريس العلوي:

شكرا السيد الرئيس.

مهما يكن، نشكر السيدة الوزيرة على تفضلها بالجواب، ونحن نعرف السيدة الوزيرة أنها ابنة البيت، وهي كذلك سيدة تعرف الميدان، ونحن نذكر لها - في إقليم الراشيدية - مساهمتها القيمة في مساعدة المرأة القروية والمعوزين في المناطق المعزولة والمهمشة.

السيد الرئيس،

تمنيت لو استيقظت يوما في هذا الوطن الحبيب، ووجدت أن كل المواطنين ينعمون بتغطية صحية، الطبيب والفلاح والصانع، لأن نحن في حاجة لهذا كثيرا، وتمنيت كذلك أن صرخات المواطنين تلقى صدى لمساعدتهم ولمؤازرتهم وعلى القائمين على شؤون الصحة في بلدنا.

هذا الورش، السيدة الوزيرة، من الأوراش الأساسية لإنجاح عمل الحكومة ولإنجاح المغرب. أنا أعلم أنك تعملين بجد وإخلاص، فالمساعدة الطبية لذوي الدخل المحدود والتغطية الصحية التي أقرها هذا المجلس في السنة الفارطة. نريد منكم ومن الحكومة أن تسرعوا وتيرتها وتسرعوا هيكلة مصالح الوزارة ومصالح المندوبيات وكذلك المستشفيات، وما أدراك ما المستشفيات التي هي في حالة يرثى لها ! حيث تنعدم فيها مواصفات النظافة والاستقبال والطعام والدواء، بالإضافة إلى تفشي الرشوة، السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لا نريد من هذه التعاليق أن نوجه نقدا لاذعا لك، وإنما نريد أن نقول لكم أن حمل الصحة العمومية في بلادنا حمل ثقيل جدا، وإن كنا، في المعارضة، نحن نثمن جميع الإجراءات التي تصب في صالح المواطنين، وإن كنا، في المعارضة كذلك، نحيي عملك ونثمنه ونصوت عليه.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيدة الوزيرة. هل لك رد؟

إذن، ننتقل إلى السؤال الخامس، الموجه إلى السيدة الوزيرة، حول مآل مشروع المعهد الوطني للطب الشرعي: للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الخضوري، زبيدة بوعياد، سعيد سرار، مولاي الحسن الطالب، أو بكر عبيد، عبد السلام خيرات، محمد تحيفة، حسن القاسمي، المحجوب دابدا، فليتفضل أحد المستشارين.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياد:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

بداية، لقد طرحنا هذا السؤال منذ سنة، ولازال موضوع الساعة. السؤال يتعلق بمشروع إحداث مؤسسة وطنية للطب الشرعي. لماذا؟ لأنه كان نقاش في 2001 حول خلق هذه المؤسسة، نظرا لتواجد عدة أقسام تهتم بالموضوع، ولكن بما أن هاذ المهنة وهاذ التخصص اللي هو الطب الشرعي عندو بعد كذلك حقوقي، وعندو بعد أمني لمعرفة أسباب الوفيات وتتبع ملفات ذوي الحقوق، كانت هناك خلية للتفكير في خلق هاذ

المؤسسة، وآنذاك كانت مذكرة رقم 19 لخلق وإحداث هاذ المؤسسة في ماي 2002، ولكن بعد هذا لم نتكلم على هذه المؤسسة.

أولا، نريد أن نعرف مصير هذا المشروع، لأنه كانت إرادة سياسة من أجل خلق هذه المؤسسة، ودور هذه المؤسسة أشنو كان غادي يكون؟

أولا التكوين: لأنه لا يعقل، في بلدنا، عدد لأطباء المتخصصين في الطب الشرعي هو جد ضئيل، كان التكوين المستمر على صعيد كلية الطب في الدار البيضاء في 2002 و2003 و2004، لكن ليس عن طريق المقيمين، كان تكوين فيه مدة جد قصيرة، وبالتالي الأطباء اللي تخرجوا آنذاك ليسوا بأخصائيين.

ثانيا: الهدف والمهام ديال هاذ المؤسسة اللي وقع التفكير فيها هي الاستجابة لطلبات المواطنين والاستجابة للعدالة، من أجل معرفة أسباب الوفيات ولمساعدة ذوي الحقوق. الآن، هل لا زالت هاته الإرادة السياسية من أجل إحداث هذه المؤسسة الوطنية، لكي نساير التكوين؟ قيل لي بأنه كاين خمسة أطباء فقط مختصين، وكاين مركز واحد للتكوين، هو المركز ديال ابن رشد، والمراكز الجامعية الأخرى ليس لها أقسام تكوينية في الموضوع. وبالتالي، مقارنة مع دول الجوار اللي كاينين خمسة مراكز استشفائية جامعية وكاين13 مركز استشفائي جامعي في بلد آخر، نحن نرى بأنه يجب التفكير في إعادة طرح الموضوع في الساحة. ماذا فعلتم في هذا الإطار، السيدة الوزيرة؟

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة، السيدة الوزيرة، للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارون،

حقيقة، هذا موضوع مهم اللي كيثير الانتباه، واللي خصنا نهتمو به، لأنه ما كاينش واحد الاهتمام كبير بهذا المجال ديال الطب الشرعي، وكنشكركم لأنه لفتوا نظرنا حول الإشكالية ديال الطب الشرعي وضرورة وضع واحد المشروع ديال المعهد الوطني للطب الشرعي.

إذن، اهضرتو كذلك على أهمية التكوين في هذا المجال، فقد عملت وزارة الصحة وكذلك وزارة التعليم العالي - بطبيعة الحال - على إحداث تخصص طبي للتكوين في هذا الميدان بكلية الطب بالدار البيضاء، وذلك بتعاون مع المركز الاستشفائي الجامعي ابن رشد.

إن ما يميز الطب الشرعي، الآن، ببلادنا هو تعدد المصالح الإدارية المختصة في هذا المجال، حيث أن أنشطة الطب الشرعي تمارسها السلطات القضائية وبعض الإدارات الصحية العمومية كالمكاتب الجماعية لحفظ الصحة والمستشفيات التابعة لوزارة الصحة والمراكز الاستشفائية الجامعية، كل واحدة منها حسب الاختصاصات المخولة لها بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

وتجدر الإشارة إلى أن مصلحة الطب الشرعي الموجودة الآن بمستشفى ابن رشد بالدار البيضاء، تعد من المصالح ذات الخبرة، عندهم واحد الخبرة كيتميزوا بها، يتوفر الآن بهذه المصلحة أربعة أطباء اختصاصيين في الطب الشرعي وأربعة آخرين في طور التكوين، كما أن هذه المصلحة تعمل - في إطار شراكة - مع كل وزارة العدل والمعهد العالي للقضاء والمعهد الملكي للشرطة على تكوين الأطر المتخصصة ذات الارتباط بالطب الشرعي، ونظرا لتعدد الجهات المختصة في مجال الطب الشرعي، فإن وزارة الصحة على استعداد للمساهمة في تنظيم هذا الميدان ودراسة جدوى إحداث معهد وطني للطب الشرعي.

جاء على لسانكم أن هذا كان مشروع اللي كانت بدات فيه كتشتغل الوزارة. حنا الآن غادي نخرجو هاذ الملف ونشوفو كيفاش يمكن لنا نخرجو هاذ المعهد للوجود، نظرا للأهمية اللي ذكرتيوها.

وشكرا السيدة المستشارة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة. الأستاذة بوعياد، لك الكلمة، في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياد:

شكرا السيدة الوزيرة على هذه الإجابة، لكن لما تكون هناك تعدد، تعدد في المراكز المهتمة بالموضوع بدون مؤسسة تنسق وتحدد الاستراتيجيات ولها دور في التكوين، لأنه ماذا يقع الآن، وأنت تعرفين هذا؟ مراكز حفظ الصحة، الأطباء المتواجدين في المراكز حفظ الصحة، ما عندهمش الاختصاص اللازم للتكفل بهذا المجال، وبالتالي المؤسسة اللي غادي يكون عندها اتصال مباشر بكل هذه المراكز، كيمكن ليها تؤدي الخدمات ديالها بأكثر تقنية وأكثر فعالية، هذا جانب.

الجانب الثاني هو الجانب الحقوقي. الجانب الحقوقي اللي كيطرح إشكالية. أنتم كتعرفوا كاين تعدد المراكز، كاين الجانب الأمني، ولكن كأطباء اللي يمارسون هذا النوع من التخصص هم كذلك غير محميين، غير محميين لأنهم يشتغلون في ظروف - أقل ما يمكن أن نقول - غير ممنية، وبالتالي نلتمس منكم، السيدة الوزيرة، أن تفكروا بجدية لخلق هذه المؤسسة من أجل تفعيل كل هاذ الأهداف اللي حنا متفقين عليها جميع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السيدة الوزيرة، هل لك تعقيب؟ إذن شكرا للمستشارة المحترمة.

ننتقل إلى السؤال الموالي، موجه إلى السيدة وزيرة الصحة، حول تفاقم وفيات المواليد، للمستشارين المحترمين السادة: عبد اللطيف أوعمو، العربي

خربوش، أحمد الرحموني، حسن الغزوي، أحمد الشوفاني، الحسن أكوجكال، سيدي محمد أخطور، عبد العزيز جناح، محمد الزعيم، محمد صالح اقميزة، محمد الرحموني، فليتفضل أحد السادة المستشارين لشرح السؤال.

المستشار السيد حسان الغزوي:

السادة الوزراء المحترمون،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارون،

أطلعتنا الإحصائيات الأخيرة على ظاهرة مقلقة، مفادها أن نسبة وفيات الأطفال في تزايد مستمر، مما يجعل بلادنا في تراجع في الترتيب الذي كان لها قبل سنوات قليلة، نتيجة المجهود الذي سبق وبذل من أجل تلقيح الأطفال وحفظ صحتهم.

إن المؤشرات الجديدة توحي على تقهقر خطير في أوضاع أبناء وطننا في الميدان الصحي، لذلك نتوجه إليك، السيدة الوزيرة المحترمة، بالأسئلة التالية:

أولا: ما السبب وراء ارتفاع نسبة وفيات الأطفال في بلادنا ؟

ثانيا: ما هي الإجراءات التي تنوي الوزارة اتخاذها من أجل استدراك الأمر، مع العلم أن هذه الظاهرة، السيدة الوزيرة، ليست متصلة فقط بمصالح بوزارتكم، بل لها علاقة كذلك بمستوى انتشار الجهل في مجتمعنا، ولاسيما في العالم القروي، مما يفرض تدابير أخرى مثل محو الأمية ونشر التوعية الصحية وسط القرى والمداشر الأكثر عرضة لهذه الظاهرة؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة الآن للسيدة الوزيرة، فلتتفضل للإجابة عن السؤال.

السيدة وزيرة الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارون،

حقيقة، هاذ المسألة ديال وفيات المواليد هي من ضمن الأولويات اللي سطرناها منذ البداية، وهي من ضمن الأولويات ديال استراتيجية وزارة الصحة 2008-2012. نطمح وراء هذه الإستراتيجية تقليص نسبة وفيات المواليد من 40 في كل ألف، الآن عندنا 40، في كل ألف ولادة حية، 40 اللي توفاو. حاليا بغينا نقلصو هاذ العدد في أفق 2012 إلى 15، هذا ماشي ساهل، ماشي ساهل، ولكن وضعنا استراتيجية اللي غادي تمكننا ببرنامج عمل واضح المعالم باش نقلصو هاذ العدد. أحدثنا لجنة، لجنة شاركوا فيها جميع الخبراء، لا من داخل الوزارة لا من خارج الوزارة، ومن ضمنهم المجتمع المدني وبطبيعة الحال الاختصاصيين والأساتذة، كل من يهمه الأمر داخل هاذ اللجنة، باش خرجنا بواحد برنامج عمل واضح المعالم، باش نوصلو لهاذ الهدف، لأنه هاذ الظاهرة جد خطيرة.

إذن، غير بعض الإجراءات، أهمها - ماشي كلها - لأنها هي استراتيجية متكاملة واللي الآن ترجمت في برنامج عمل، ولكن – شموليا – سيتم:

- التنظيم وإحداث مصالح خاصة بإنعاش الرضيع والأطفال على صعيد كل جهة. كل جهة الآن من هنا ل 2012. كل جهة، في المستشفى الجهوي غادي نحدثو هاذ المصلحة ديال الإنعاش، ما مرة أن الأطفال اللي عند الولادة تيحتاجوا للإنعاش وما كاينش مصلحة مختصة، لأن الإنعاش ديال الرضيع، المواليد، راه ماشي هو ديال الشخص الكبير.

- مراقبة الحمل عند المرأة الحامل بواسطة فحوصات وتحليلات مختبرية.

غنتقولي لينا كيفاش غنديرو في العالم القروي؟ هذا هو اللي جاء كذلك في برنامج العمل ديال "أمومة بدون مخاطر"، وغادي تكون فرق متنقلة فيها (L'échographie) و(L'automake) ديال التحاليل، اللي غادي تمشي عند النساء اللي ابعاد عن المراكز الصحية، باش نتبعو الحمل ديال النساء.

- تشجيع الولادة في المراكز الصحية المختصة في دور الولادة والمستشفيات، وحنا عندنا برنامج عمل اللي - من بعد - غادي نبلغو به وغادي تشوفوا طريقة التشجيع ما غندخلوش في التفاصيل.

- تشجيع الولادة الطبيعية وتتبع صحة الأم والطفل خلال الست أشهر الأولى بعد الوضع.

- تأهيل المستشفيات والمراكز الصحية ودور الولادة تنظيم النقل والإسعاف الصحي، هذا مهم لأن بعض الأحيان من دار الولادة المستشفى، كاين هناك صعوبات ديال النقل، وتيسير الولوج للفئات المعوزة والساكنة بالعالم القروي على وجه الخصوص بهاذ الفرق المتنقلة، اللي غادي ينقلو المرضى.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة. الكلمة في إطار التعقيب، للأستاذ أوعمو.

المستشار السيد اللطيف أوعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

بادئ ذي بدء، أريد أن أرفع إليك وإلى زوجك تعازينا الحارة بوفاة المرحوم السيد محمد الفاسي، الذي نعتبره شيخا وأستاذا لنا جميعا، الدبلوماسي والقاضي والكاتب العام للوزارة، تغمده الله برحمته الواسعة.

ثانيا، نريد أن نهنئك على ما قمتم به في مجال إعطاء المفهوم الصحيح ل "الصحة للجميع" وضرورة إعادة انتشار الطبيبات والأطباء المختصين، ليشمل كل بقاع البلاد، حتى لا تبقى المنطقة المحظوظة منطقة الدار البيضاء والرباط، هي التي لها حصة الأسد في هذا المجال.

فيما يتعلق بسؤالنا، أجبت بإحالتنا على مقتضيات الخطة أو البرنامج الاستعجالي للصحة في 2008-2012، والذي اطلعنا على خطوطه العريضة، فمن خلال بعض الوثائق المتوفرة، فصرحتم عدة مرات بأن مسألة الإنجاب وصحة الأم والطفل أخذت الحيز الكبير في هذا البرنامج، وهذا ما أكدتموه قبل لحظات.

فقط أريد أن أذكر بأن الأمومة هي مصطلح كوني، يعني حياة الأم وحياة الطفل الوليد. ولذلك، فهي لها ارتباط مباشر بالحق في الحياة والحق في النمو والحق في المشاركة والحق في الحماية، فالآن ما يزيد عن 530 ألف امرأة تتوفى سنويا، نتيجة مضاعفات الحمل، هذا شيء مهول، السيدة الوزيرة، وأنت تعلمين أن أغلبية حالات الوفاة والإعاقة المترتبة عن الولادة تنجم أساسا عن التأخير في التعرف على المضاعفات والتشخيصات والوصول إلى المراكز الصحية والتأخير في الحصول على علاج ذي جودة. هذا العلاج الذي مازلنا نبحث عنه، وأنت تناضلين من أجل تحقيقه، وهذا جزء من مشروعك أو برنامجك، في إطار تنفيذ الخطة الحكومية لسنة 2012.

فالاستفادة من التلقيح لازال ضعيفا، سواء على المستوى العام وبالخصوص في المجال المدرسي، وبالخصوص ما يتعلق بالتلقيح ضد مرض الكزاز المولدي، المراقبة الطبية للنساء الحوامل تبقى غير كافية إلى حد الآن، تصل نسبة النساء اللواتي لا يقمن بالفحوصات بنسبة مهولة تتعدى 35% في البلد الآن، بالنسبة للنساء التي لا يلدن تحت الرعاية الطبية تتعدى 33% إلى الآن، لا يزال عدد الأطفال الذين يموتون قبل سن الخامسة مرتفع إلى الآن مرتفع بشكل مهول.

وأخيرا، فإننا نظن في تقديرنا، بأنه إذا كان الاهتمام ببرامج وخطط 2012 الاستعجالية، تسعى إلى تحقيق النقل المجاني، ولا أظن ما إذا كان هذا بالفعل سيتحقق وهذا ما أتمناه، الشيء الذي أريد أن أذكر به وهو أنه نحن بحاجة إلى إعادة النظر في سياستنا الاجتماعية وبالخصوص في سياسة الدعم، وزارة التربية الوطنية في مخططها الإستعجالي أحدثت ما يسمى بالدعم الاجتماعي، يعني كتعطي الأسر ما يكفيها أو ما يساعدها لضمان التمدرس.

لا أظن بأن وزارة الصحة يمكنها أن تلتجئ إلى ذلك هي بدورها، لتؤمن مجانية نقل النساء الحوامل والمواليد الجدد إلى المراكز الصحية وإلى المستشفيات، ثم علاوة على ذلك، توفير الأدوية اللازمة والدم ومشتقاته والمعدات الضرورية وخلق مصالح للإنعاش - تحدثت عن ذلك - في جميع مستشفيات المملكة، ويبقى - في نظرنا - الحل الذي قد يساهم لأن تقديرات الصندوق الدولي الآن في هذا المجال يقول أن المغرب حقق خطوة إيجابية في هذا المجال، ولكن رغم ذلك مع مقتضيات الخطة الاستعجالية، سيكون أمامه مجهود مضاعف للوصول إلى الأهداف المسطرة في هذه الخطة. معنى هذا على أنه إذا لم تكن هناك سياسة جهوية، جهوية، لا ممركزة في مجال القطاع الصحي لخوض تحدي هذا البرنامج، ما أظنه أنه سيصل أهدافه النهائية.

لذلك، ندعو إلى هذا من خلال أولا في الشروع في زيارات المستشفيات، نخبركم بأن وزير الصحة الأخير الذي زار منطقة جهة سوس ماسة درعة هو السيد عبد الواحد الفاسي منذ سنة 1999. هناك زيارات في إطارات أخرى ديال الوزارة، ولكن ماشي في إطار الفعل، فلذلك لا بد من التفكير بإدماج مفاهيم اللاتمركز في مجال تنفيذ هذا البرنامج، الذي نسعى جميعا إلى تحقيق أهدافه في خطة 2012.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك، الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال، تفضلي.

السيدة وزيرة الصحة:

نشكركم، السيد المستشار، على الكلمات ديالكم، غير ما غاديش ندخل في التفاصيل، لأن - كما جاء على لسانكم - السيد الرئيس، سيكون لنا لقاء داخل اللجنة، وغادي نعطيكم التفاصيل ديال هاذ البرامج عمل من أجل "أمومة بدون مخاطر" وبالنسبة للمواليد. غير للتوضيح، أن بالنسبة للتلقيح، المغرب را دار واحد المجهود كبير ومهم، راه وصلنا الآن 98% ديال التلقيح. إذن تقريبا كنقولو أنه كاين تعميم التلقيح وسنة على سنة كنحسنو، تنبقاو في هذا المستوى حتى نوصلو 100%، في حين أنه الآن باقين لنا جوج ديال اللقاحين اللي خاصنا ندخلو، هوما روطابين وسوبليموكوك، را حنا كنشتغلو عليه.

أما بالنسبة لهاذ برنامج العمل اللي وضعنا في هاذ المجال، واش عندنا الإمكانيات ولا ما عندناش؟ حنا في مناقشة الميزانية مع وزارة المالية، ناقشنا على أساس برنامج العمل على مدى خمس سنوات، وعندنا الموارد المالية الكافية باش نوصلو لهاذ الأهداف، لأن برنامج العمل ديالنا هو اللي سطرناه والأهداف اللي سطرناها باش نوصلو لها هي اللي تناقشت في إطار الميزانية، وهاذ الشي غادي ننقاشوه، إن شاء الله، داخل اللجنة القطاعية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السابع موجه إلى السيدة وزيرة الصحة، حول انعدام المحضنات الاصطناعية (Les couveuses) بالمستشفيات العمومية والمصحات الخاصة، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس مرون، الهاشمي السموني، محمد فضيلي، عمر أدخيل، حسن أوتغلياست، عبد الحميد السعداوي، بوسلهام بيتة، عبد المجيد الحنكاري. فليتفضل أحد السادة المستشارين لبسط السؤال مشكورا.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون المحترمون،

السؤال ديالنا جا تمة لسؤال الزميل الذي طرحه من قبل، حول وفيات الأطفال وانعدام المحضنات الاصطناعية أي (Les couveuses)، لأنه يعاني الآباء والأمهات بمختلف أنحاء المملكة من انعدام هذه المحضنات بالمستشفيات الإقليمية، وبأغلب مصحات الولادة الخاصة، التي لا تتوفر على اختصاص طب الأطفال، وهذا يتجلى واضحا بعدد من الجهات، خاصة جهة الغرب الشراردة بني احسن وجهة إقليم الناضور.

هذا يتسبب في موت العديد من الأطفال حديثي الولادة المبكرة، وحتى إن وجدت بعض المصحات الخاصة ببعض الجهات، فإن التكلفة تكون باهظة وتثقل كاهل المواطنين ذوي الدخل المتوسط والضعيف، فهناك بعض الجهات تنعدم فيها -كليا - هذه المحضنات الاصطناعية، سواء في المستشفيات العمومية أو الخصوصية.

فإذن، السيدة الوزيرة، أين نحن من تقريب الصحة من المواطنين والسهر على صحتهم وسلامتهم؟ لذا، السيدة الوزيرة، ولكل ما سبق ذكره، نسائلكم هل وزارتكم لم تنتبه إلى هذه الإشكالية التي تتسبب في موت العديد من أطفالنا المولودين قبل الأوان؟

كذلك هل هناك إجراءات استعجالية لإمداد المستشفيات الإقليمية - على الأقل - بهذه المحضنات الاصطناعية؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا المستشار المحترم. الكلمة الآن للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال، فلتتفضل مشكورة.

السيدة وزيرة الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

بداية، أريد أن أشكر السادة المستشارين اللي عاطيين واحد الاهتمام خاص بالنسبة لصحة الأم والطفل، اللي – حقيقة - تزعجنا وتؤرقنا هذه الوضعية جميعا.

إذن، ارتباطا بهذا السؤال المرتبط جدا مع السؤال السابق. إذن، غير باش ما نكررش ونكمل شيئا ما ما قلته سابقا. إذن، أولوياتنا سطرناها في برنامج العمل ديالنا في استراتيجية 2008-2012، وأعطينا أهمية بالغة لصحة الأم والطفل، خصوصا عندما يتعلق الأمر بمرحلة الولادة المبكرة. كنعرفو على أنه كنحتاجو (Les couveuses)، على الخصوص بالنسبة للأطفال الخدج (Les prématurés).

إن هذه المرحلة تستدعي رعاية طبية خاصة ودقيقة للرضيع والأطفال الخدج، حيث تقتضي وجود أطر طبية وشبه طبية متخصصة في إنعاش المواليد، كما أن هذه المرحلة تستدعي - بطبيعتها - وجود محضنات اصطناعية كحضانة المواليد.

إذن، ربما الآن حقيقة القطاع الصحي العمومي يعاني من نقص في هذه المحضنات الاصطناعية، ودخلنا لأنه حتى باش نضيفو محضنات اصطناعية جديدة، خاص الموارد البشرية اللي غادي تواكبها، لأنه هو راه بحال إنعاش الأطفال. خاص واحد العناية خاصة.

إذن، في برنامج عملنا -كما قلت - راه سطرنا العدد حتى ديال الموارد البشرية اللي غادي نضيفوها باش نجحو في هاذ البرنامج، كما جاء على لساني من قبل، سيتم إحداث مصالح خاصة بإنعاش الرضيع والأطفال الخدج على صعيد كل جهة، كذلك صياغة لائحة موحدة للتجهيزات المتعلقة بإنعاش الرضيع والحضانات الاصطناعية والطاولات المسخنة، وأظن أنه حان الأوان أنه يكون.. جاء على لسانكم كذلك بالنسبة للإشكالية كتطرح حتى بالنسبة للقطاع الخاص.

إذن، أظن خاص يكون لدينا قانون، قانون اللي كيوضح على أنه أشنو خاص توفرو دار الولادة أو المصحة ديال الولادة اللي خاص الإنعاش، خاص توفير واحد القطاعات للولادة، فيهم مواصفات. إذن، خاص يكون عندنا قانون اللي كيعطي جميع المواصفات اللي خاص تكون فيها بالمستويات، وهذا يجعل أنه خاص يكون للأم سبب تتبع الحمل ديالها، لأن كنعرفو حسب صعوبات الوضع الحمل ديالها وإلى كانت غتوضع بصفة مبكرة أم لا إلى آخره، فين خاصها تمشي تولد؟ واش غتولد في المصحة أو المستشفى؟ اللي عندو إنعاش أو اللي عندو هاذ (Les couveuses) إلى آخره؟ إذن، هذا كله خاصو يتقنن وكاين في برنامج عملنا ديالنا اللي، غنتطرقو لو بتفاصيله داخل اللجنة، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. لكم الكلمة في إطار التعقيب للسيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

كنشكرو الوزيرة على هاذ الإيضاحات وعلى هاذ العناية التي توليها لهاذ القطاع، وخاصة هذه الظاهرة ديال المحضنات الاصطناعية، إلا أننا نود - من هذا المنبر - أن نثير انتباه السيدة الوزيرة، فيما يخص جهة الغرب الشراردة بني يحسن، هناك انعدام لمصحات طب الأطفال.

ونود كذلك - من هذه المداخلة - إثارة الانتباه أو معرفة ما هي الإحصائيات حول عدد المحضنات الاصطناعية في المستشفيات الوطنية؟ وهل هاذ العدد الآن كافي؟ إلا أننا نود، السيدة الوزيرة، وأكر شكرنا لكم للعناية التي تقومون بها. أريد أن أقول بأن هاذ العناية الخاصة التي يجب أن تدخل ضمن الأجهزة الأساسية للمستشفيات على غرار أجهزة الأشعة

وغيرها، ولاسيما أننا مقبلون على دراسة القانون المالي، ونود أن تدرج هذه النقطة بالضبط ضمن برمجة ميزانية الوزارة، حتى يتسنى لنا إنقاذ أرواح هؤلاء الأطفال الأبرياء.

وشكرا السيد الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

إذن ننتقل إلى السؤال الموالي، السؤال الثامن حول خصاص مستشفيات الأقاليم الجنوبية فيما يتعلق بالأطباء الأخصائيين، للمستشارين المحترمين السادة: مصطفى ميارة، محمود دايلة، عمار حداد بابا، محمد صالح داداه، محمد العربي القباج، الطيب الموساوي، ابراهيم أحمد مامي، الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد مصطفى ميارة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيد الوزير،

إخواني المستشارون،

تعرف بعض مستشفيات الأقاليم الجنوبية، خصاصا كبيرا فيما يتعلق بالأطباء الأخصائيين، مما يضطر مرضى المنطقة إلى التنقل إلى المستشفيات البعيدة قصد العلاج وما يترتب عن ذلك من صعوبات صحية ومادية.

لذا، نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن التدابير اللازمة والإستعجالية التي ستتخذونها لحل هذا الإشكال، الذي يعاني منه مواطنو المنطقة الجنوبية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال، تفضلي.

السيدة وزيرة الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

كما تعلمون، السيد المستشار المحترم، وزارة الصحة دائما من ضمن أولوياتها هي الأقاليم الجنوبية الغالية العزيزة علينا، وقامت وزارة الصحة بمجهودات جبارة من أجل تغطية شاملة لجميع الأقاليم الجنوبية للمملكة، بهدف رفع العرض الصحي وتحسين جودة الخدمات الصحية، وتم بفضل كل هذه المجهودات، تحسين مؤشر تغطية العلاجات الصحية الأساسية للسكان بنسبة 80%، إذ انتقل من مؤسسة صحية لكل 54600 مواطن إلى الآن مؤسسة صحية لكل 6400. إذن من 54000 إلى 6400 في سنة 2007، كما تم تحسين مؤشرات تغطية عدد السكان لكل سرير بنسبة 62%، إذ أنه انتقل في نفس الفترة من سرير لكل 2586 إلى سرير لكل 990 مواطن.

حنا عارفين كاين خصاص، ما زال خصنا نبذلو مجهود، ولكن - مقارنة مع المعدل الوطني - راه أحسن بكثير من بعض الجهات، راه كاين مجهود وما زال غنديرو مجهود.

في هذا الإطار، واستمرارا لدعم العرض الصحي الأقاليم الجنوبية وتوفير خدمات صحية المتخصصة، فقد تم خلال هذه السنة ديال 2008 تعيين 42 طبيب اختصاصي و42 طبيب عام و11 طبيب أسنان من الجهات الثلاث المكونة للأقاليم الجنوبية. يمكن نقول لكم على أنه من ضمن هاذ الأطباء اللي تم تعيينهم، راه الآن تقريبا ما يزيد على 20 طبيبة ممتنعة الآن أنها تلتحق بمقر عملها في الأقاليم الجنوبية لأداء واجبها الوطني، وسوف يتم تزويد هذه المناطق بأعداد أخرى من الاختصاصيين، هاذو راه غير الفوج ديال 2007 الآن الفوج ديال 2008، كذلك سيتم منهم أننا غادي نعينوهم لدعم العرض في هذه الأقاليم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة في إطار التعقيب للمستشار المحترم، تفضلوا.

المستشار السيد مصطفى ميارة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيدة الوزيرة، على التفاصيل اللي عطيتي واللي حقيقة حنا هذا الشي نعرفوه، منذ وصولك للوزارة، فعلا خدمتي مجهود كبير على الصعيد الوطني، ولاسيما في المناطق الجنوبية. غير بغيت فقط نشرح، فيما يتعلق بالأقاليم الجنوبية، كاين بعض الأقاليم الجنوبية اللي هو فيه الخصاص حقيقة، العيون نهضرو عليها كاين فيها الأطباء، الداخلة فيها البعض منهم، ولكن الأقاليم الأخرى داك الشي قليل وخاصة بوجدور. بوجدور فيه 3 ديال الأخصائيين، وهاذ الأخصائيين إلى مشاوا وما يلقاوا اللي يجلس من وراهم، وشنو جراح وطبيب ديال الدراري وديال العيالات، شي ثاني ما كاينش! فلهذا بغينا كل طبيب مشى يبقى في بلاصتو واحد، وثانيا الاختصاصات الأخرى خاصها تكون عندنا مثل العظام، مثل الحنجرة، مثل الأسنان، مثل بزاف ديال الاختصاصات، ما كينيش هاذو. احنا تنشوفو دابا، على سبيل المثال، ربما زرنا بعض فعلا - كيف ما شرتي قبيلة - محور الدار البيضاء الرباط، كاين بعض المستشفيات اللي كتكون فيهم الناس تفوت 20، وحنا دابا ما عندنا حتى شي واحد، علاش محرومين من هاذ الناس؟ كاين واحد - وانتوما لكم واسع النظر - حل يكون الطبيب، حنا – الحمد لله - الدولة قرات بزاف ديال الأطباء، وتخرجوا مختصين ولكن كاين واحد الشرط، الطبيب إلى بغا يمشي للبلاصة الفلانية غادي يتوظف، ما بغاش، الله يعاون، واش هاذ المناطق ماشي محمة؟ ماشي للمغرب؟ ما يمشي لها حتى حد، تقول لو يمشي للصحراء، يقول لك "لا، ما نمشيش لها". هاذ الشي ماشي معقول.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ننتقل إلى السؤال الموالي، موجه أيضا إلى السيدة وزيرة الصحة، حول الخصاص الذي تعرفه بعض المناطق في المجال الصحي، للمستشارين المحترمين السادة: عبد اللطيف أبدوح، محمد الأنصاري، الطاهر الفيلالي، عزيز الفيلالي، محمد أبو الفرج، عبد الكبير برقية، علي قيوح، محمد السوسي، فيلتفضل أحد السادة المستشارين. الأستاذ أبدوح.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

الزملاء المستشارون المحترمون،

السيد الوزيرة،

أريد في البداية، وبكل موضوعية، أن أهنئك على جوابك بخصوص موضوع تعيينات الطبيبات المختصات في إطار الفوج ديال 2007، لأنه فعلا لامسنا الواقعية والموضوعية، ونحييك تحية كبيرة على الجرأة الحقيقية والسياسة الوطنية الصادقة والدفاع على كافة المغاربة، حتى ينعموا بصحة جيدة في مختلف التراب الوطني.

كذلك، لابد أن نسجل أننا، في التصريح الحكومي، يظهر واضحا الاهتمام بالجانب الصحي وفي مختلف تراب المغرب، ولامسنا كذلك أن هناك سياسة إستراتيجية واقعية وجريئة كذلك وموضوعية في هذا القطاع، وبدأت تظهر نتائجه الإيجابية وأصبح – حقيقة - نشعر بارتياح في هذا الموضوع، وكذلك نثمن موضوع تقريب الخدمات الطبية للأماكن النائية، وكذلك ما وصل إلى علمنا من فتح أكثر من 95 مركز صحي كانوا مقفولين لسنوات طويلة ومتواجدة في الوسط القروي.

لذا، السيدة الوزيرة وبخصوص الوسط القروي، الذي نعتبره ويعتبره الجميع أنه فعلا وسط جدير بالاهتمام، نظرا لأنه الساكنة التي تقطن به قدمت العديد من التضحيات وشملها الانتظار طويلا، وآن الأوان أن تنعم كذلك - كبقية المغاربة - بما يعرفه المغرب من تحولات إيجابية في مختلق الميادين، وخصوصا على المستوى الصحي.

لذلك، السيدة الوزيرة المحترمة، نريد من هذا السؤال أن تقدموا لنا أو تحيطونا علما بالمشاريع أو بالإستراتيجية، أو ما هو في جعبتكم لهذا الوسط القروي، حتى نطمئن ويطمئن سكان العالم القروي، الذين يأملون الخير الكبير والكبير جدا في هذه الحكومة، التي – فعلا - كانت متجاوبة مع طموحاتهم ومطالبهم؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا المستشار المحترم. لك الكلمة، السيدة الوزيرة، للإجابة على السؤال، تفضلي.

السيدة وزيرة الصحة:

شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

أشكركم، السيد المستشار، على دعمكم وعلى اهتمامكم بالعالم القروي والخصاص اللي كتعرفوا المناطق النائية، فهذه النقطة بالذات كذلك سطرناها من ضمن أولوياتنا في برنامج وإستراتيجية 2008-2012، فإن الوزارة ستعمل على تسريع الأنشطة المقرر إنجازها لفائدة هذه المناطق، من خلال مخطط الصحة القروية والذي يتجلى أساسا في:

- أولا، فتح المؤسسات الصحية المغلقة، عن طريق مدها بالأطر الطبية والشبه طبية والمعدات الطبية الأساسية. خلال هذه السنة بالذات تم فتح 95 مركز صحي اللي كان مغلوق، على أساس أننا سنفتح نفس العدد السنة المقبلة، على أساس أنه يتفتحوا جميع هذه المراكز الصحية، وفتح مراكز صحية جديدة، لأن كذلك التقرير ديال هاد السنة ديال المنظمة العالمية الصحية، رجعوا عاوتني على أنه الآن اللي هو أساسي هي المراكز الصحية، هي العلاجات الأساسية الأولية، وخاصنا نركزو - على الأساس - على هاذ المراكز الصحية بالعالم القروي.

- كذلك، تقريب الخدمات الصحية من المواطنين بالمناطق النائية، خاصة فيما يتعلق ببرامج صحة الأم والطفل للوقاية والكشف المبكر عن مخاطر الحمل لدى النساء في أماكن سكناهم عبر الوحدات الطبية المتنقلة. اللي أساسي هو أنه وخا تيكون مركز صحي، كيبقى دائما السكان بعاد على ذاك المركز الصحي، بالخصوص بالنسبة للمرأة الحامل اللي كيصعاب عليها أنها تجي من مقر سكناها إلى دار الولادة أو إلى المركز الصحي. إذن، خاصنا حنا اللي نتنقلو باش نتبعو الولادة ونتبعو الأطفال، نفس الشي بالنسبة للجميع، أنه حتى المستوصف أو المركز الصحي ما كيكون كيتوفر إلا على ممرض أو في أحسن الظروف على طبيب في الطب العام. الآن هاذ المراكز الصحية بتنسيق مع المستشفيات الإقليمية والجهوية غادي ينظموا بحال اللي كيتنظم الجمعيات، غتكون بصفة منتظمة أن الأطباء الاختصاصيين ديال الأقاليم هو ما اللي غادي ينتقلوا باش يدوزوا، وعلى أساس أن احنا اللي غادي نقلو بسيارات الإسعاف، إذا اقتضى الحال، باش يكون عندهم الفحوصات الكاملة داخل المستشفيات.

- فيما يتعلق بالموارد البشرية، فقد تم تزويد المناطق النائية التي تعاني خصاصا في العالم القروي، هاذ السنة تم تعيين 132 طبيب عام بالمجال

القروي من بين 203 الذين تم توظيفهم هاذ السنة. إذن، أكثر من النصف مشاوا للمناطق القروية و440 ممرض تعينوا بالعالم القروي من أصل 992.

السيد رئيس الجلسة:

شكر لك السيدة الوزيرة، الكلمة في إطار التعقيب للأستاذ الأنصاري.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

أولا وقبل كل شيء، أريد - بدوري - أن أشكر السيدة الوزيرة على جوابها، وكذلك أن أشكرها على الإستراتيجية المعتمدة من طرف الوزارة في إطار البرنامج الحكومي، في إطار "الصحة للجميع" ورد الاعتبار للعالم القروي في البرنامج الحكومي وإستراتيجية الوزارة، ونوه بالجرأة والخطوات الجبارة المتخذة من طرف السيدة الوزيرة من أجل إيصال الصحة وإيصال الطبيب المختص أو الطبيبة إلى النقط النائية، إذ بقي نصف المغرب، ساكنة العالم القروي، تشكو ولا تعرف لماذا هذا التهميش؟ لماذا هذا الإقصاء؟ وكل المغاربة - بمقتضى الدستور - متكافلون ومتضامنون بخصوص جميع المسائل المهمة في الحياة، ومن ضمنها الصحة، التي أصبحت حق من حقوق الإنسان.

أنا لا أشاطر الرأي أولئك الذين يتضرعون حول أنوثة الطبيبات المتخصصات، لعدم إيصالهم للعالم القروي، وأنا ابن العالم القروي، ومنتخب العالم القروي، وكم في هذه القبة من أغلبية ومعارضة، كنا نعيب على الحكومة وعلى وزراء الصحة المتعاقبين تهميشهم للعالم القروي وعدم تعيين الأطباء في العالم القروي، إلى أن جئت بجرأتك، ونحن نساندك لكي يكون هذا التكافل وهذا التضامن بين الجميع، من أجل إيصال الصحة إلى أبعد نقطة في العالم القروي، فهذه معركتنا جميعا، هذه معركة تلك المرأة وذلك المريض الذي يوجد في جماعة قروية، محروم من الطب، سواء الطب العام،فبالأحرى الطب المتخصص، وبطبيعة الحال، السيدة الوزيرة، لا نرمي الورود، ولكن لابد أن نكون موضوعيين في تحليلنا، فإننا نهنئك على تشخيصك للواقع بكل جرأة، ورصدت في المناظرة الوطنية الإخلالات، وكذلك وضعت الأصبع على الجرح، بحيث قلت - بكل جرأة - ها هو الخلل، أين هو، وكان الكل معك من منتخبين ومجتمع مدني وسياسيين من أجل الإصلاح.

أنا أريد أن أقول أنه: رغم ذلك، لابد أن نشد أزرك، لكي يعم الإصلاح بالعالم القروي وفي المغرب، ولكي تكون "الصحة للجميع"، ولا يبقى ذلك الشعار مجرد شعار مرفوع، بل يكون على أرض الواقع. وأتمنى - في هذا الإطار - أن يكون كذلك هناك تشارك مع الجماعات المحلية، وخاصة الجماعات القروية، من أجل كذلك الاستعانة بها، نظرا للإمكانيات التي تتوفر عليها في حراسة المستوصفات.

السيد الرئيس،

هناك من تكلم 6 دقائق في التعقيب، وما يمكنش نعطي الأسماء.

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليك 6 دقائق ماشي قدوة يقتدى به، احنا مرتبطين بالوقت، السيد الرئيس، أنا نبهت، لما كيوصل الوقت كنبه، ولكن كيبقى لكم التصرف، في حدود ما يسمح به قانونا. تفضل.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

المنصة راها ديال الجميع، معارضة وأغلبية، أنت للجميع. لا نريد أن تتحرك عندما يكون طرف معين ولا تتحرك عندما يكون طرف معين. أعطيني ما أعطيت للآخرين، لأن في هذا الخصوص وهاذ السنة.. أرجوك، السيد الرئيس، أنا 16 سنة في البرلمان لم نختلف أبدا، ولكن، الله يخليك، تكافؤ الفرص، إلى احنا كنتكلمو في التكافؤ في الصحة ما بين العالم القروي والحواضر، فليكن التكافؤ في الكلام بعدا. خليني نكمل وما تقاطعنيش، السيد الرئيس، الله يجازيك بخير، الله يجازيك بخير، أعطيني ما أعطيت للآخرين من كلام، الله يجازيك بخير.

السيد رئيس الجلسة:

أنا نبهت. لما كيوصل الوقت كنبه. ولكن كيبقى لكم حرية التصرف في حدود ما هو مسموح به قانونا.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

ها هو بالأحمر ينبهني أن أرى، السيد الرئيس، عندما أصل إلى الحد الأقصى الذي أعطي للآخرين، سأتوقف من تلقاء نفسي.

إذن أقول، السيدة الوزيرة، نتمنى أن يكون.. الله يخليك، الله يخليك، المقاطعة وشخص يتكلم غير منصوص عليه في النظام الداخلي، حتى نكمل، السيد المستشار، نكونو واضحين، أنا أتحدث مع الرئيس كذلك، العدل يبدأ من المنصة.

اسمحوا لي، بقات لي 2 كلمات، إلى سمحتوا لي، أولا كنلتمسو باش، أولا، في إطار الإستراتيجية أن يكون هناك تنسيق مع الجماعات المحلية في العالم القروي ورئيس جماعة، وأعي ما أقول، وكذلك، في إطار البرنامج الحكومي، أن تكون هناك تحفيزات كذلك ومكافآت لأولئك الذين يعملون في المناطق النائية، على أن لا يبقوا منسيين لمدة 4 و5 سنوات، وأن يكون التناوب على تلك المناطق، في إطار الخدمة الصحية للجميع وبطرق متكافئة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

باسمكم جميعا... السيدة الوزيرة، هل لك رد على التعقيب؟ إذن، باسمكم جميعا، أتقدم بالشكر والتقدير للسيدة الوزيرة، وأعتذر للإخوان على - ربما - هاذ التجاوز، نرجو أن نكيف مستقبلا، لا أعضاء الحكومة ولا مستشارين، تدخلاتنا مع الوقت المخصص لذلك، فنحن محرجون في الواقع.

إذن ننتقل إلى السؤال الموالي، وهو موجه إلى السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية، حول إستراتيجية النهوض بالقطاع السياحي، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الخضوري، مولاي الحسن الطالب، محمد تحيفة، حسن أكليم، محمد عداب الزغاري، محمد العلمي، محمد نقاد، عبد الوهاب بلفقيه، زبيدة بوعياد، علي سالم الشكاف، عبد الرحمان أوشن، أبو بكر عبيد، عمر مورو.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، لتناول الكلمة، الكلمة للأستاذ تحيفة.

المستشار السيد محمد تحيفة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

لقد أكد السيد الوزير الأول في كلمته الافتتاحية في اجتماع المجلس الاستراتيجي للسياحة يوم 9 يونيو 2008 دعم الحكومة للقطاع السياحي من أجل تسريع وتيرة إنجاز الأوراش الكبرى المندرجة في إطار رؤية 2010، وكذا تأكيده على ضرورة الشروع في إنجاز دراسة رؤية 2020 من أجل وضع برنامج عمل مشترك لتنمية القطاع خلال العقد القادم، لكن يبدو للسيد الوزير أنه وجب تعميم نتائج إستراتيجية رؤية 2010، من أجل استخلاص العبر وتحديد مكامن القوة والضعف، للاستفادة منها قبل الشروع في إستراتيجية أخرى، فمن خلال الإحصائيات الرسمية، يتضح أن عدد السياح الوافدين على المغرب لم يتعد 7.4 مليون سائح إلى غاية نهاية 2007، أي على بعد سنتين من الموعد المحدد لبلوغ 10 ملايين سائح، مما يجعلنا نطرح التساؤلات التالية: هل لدى وزارتكم تصور علمي وعملي لبلوغ الأهداف المنشودة للإستراتيجية، رغم ضيق العامل الزمني؟ وما هو تقييمكم للنتائج المحصل عليها، وكذا المعوقات التي تعترض وتيرة النمو بالشكل المطلوب في رؤية 2010؟ وأخيرا ما هي التدابير التي ستتخذها وزارتكم للشروع في إنجاز دراسة رؤية 2020، والتي دعا صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى بلورتها في كلمته السامية في أشغال مناظرة السياحة لسنة 2007 بفاس؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة الآن للسيد وزير السياحة والصناعة التقليدية للإجابة على السؤال. فليتفضل مشكورا.

السيد محمد بوسعيد، وزير السياحة والصناعة التقليدية:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر الفريق المحترم على طرحه لهذا السؤال، وإن كانت 3 دقائق لا تكفي لسرد إستراتيجية النهوض بالقطاع السياحي، ولكن سوف أجيب في حدود الوقت المخصص.

أود في البداية أن أشير أن بلوغ 10 ملايين سائح هو طموح كبير، ويبقى طموحنا الكبير هدفا استطاع أن يجعل من رؤية 2010 إستراتيجية طموحة ومعبئة للطاقات وتحولا جذريا في السياسة السياحية العمومية الوطنية، ورغم ضيق العامل الزمني، كما جاء في السؤال، وفضلا عن الإكراهات الدولية والظرفية الاقتصادية المتمثلة في تقليص الطلب السياحي في الدول المصدرة للسياح، سنحاول أن نبذل أقصى الجهود في الاقتراب من الهدف المخطط له، أي 10 ملايين سائح.

إن رؤية 2010 ناجحة بالنظر إلى النتائج المسجلة إلى الآن. ذكرتو 7.4 مليون سائح في 2007، نذكركم أنه في 2001 كنا فقط 4 مليون، وهاذ النتيجة - في حد ذاتها - نتيجة جد مشجعة، وأيضا نريد أن نسجل الطفرة النوعية والمتميزة في حجم الاستثمارات، إذ أن الاستثمارات في هذا القطاع لا الوطنية ولا الأجنبية، جعلت في هذا القطاع قطاعا واعدا وبوابة كبيرة للاستثمار وقاطرة ربما للاستثمار والاقتصاد الوطني.

إن الحصيلة المرقمة لرؤية 2010 والمنتظرة في أواخر 2010 تؤكد أننا سوف نتجاوز بعض الأهداف المسطرة. مع كامل الأسف، ألاحظ أنه منين كنهضرو على رؤية 2010 نختزلها في 10 ملايين سائح، مع العلم أن الأهداف ديال 2010 هي عدة أهداف، لا عدد السياح 10 مليون سائح، 230 ألف سرير فندقي في 2010، 430 مليار تقريبا أعداد الإيرادات الخارجية، ولهذا هاذ الأهداف كلها في 2010 غنحددو نشوفو اللي وصلنا لو واللي تجاوزناه واللي ما اقتربنا منو، وأؤكد هنا أننا سوف نتجاوز بعض الأهداف وسوف نقترب من بعض الأهداف. ربما ما نحققوش بعض الأهداف، ولكن غنعطيو الحساب وغنعطيو أيضا الحصيلة مع التفسيرات والتبريرات اللازمة في حينه، ونستخلص العبر لإعداد رؤية 2020، وقد قررت الحكومة الحالية في هاذ الولاية، في إطار التصريح الحكومي، وفي إطار أيضا البرنامج الحكومي، وضع خمس أولويات اللي داخلة في صلب إستراتيجيات 2010:

- أولا: تسريع إنجاز المخطط الأزرق، وفي هذا المجال، إن شاء الله، في السنة المقبلة، ستعرف افتتاح محطتين سياحيتين جديدتين، الأولى في السعيدية، والثانية في مازاكان قرب الجديدة.

- ثانيا: تدعيم ورش التكوين، لرفع رهان تزويد القطاع بالحاجيات من الموارد البشرية المؤهلة، وكنذكركم أنه في مناظرة تطوان، تم التوقيع على برنامج تكوين 62 ألف شاب وشابة في الفترة ما بين 2008 و2012.

- ثالثا: مهننة القطاعات السياحية الأخرى كالمرشدين السياحيين ووكالات الأسفار والنقل السياحي.

- رابعا: تحسين المحيط السياحي.

- وخامسا: تحضير رؤية 2010، وهاذ النقطة، طبعا - كما جاء في التعليمات السامية لصاحب الجلالة - نحن بصددها وغادي نعدوها في آخر سنة 2009 واللي هي مقاربة نوعية وكيفية عوض مقاربة كمية، واللي غتنطلق من الجهة ومن التهيئة الترابية عوض أن تنطلق من القمة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد الوزير. في إطار التعقيب، الكلمة للمستشار المحترم، من فريق الاتحاد الاشتراكي.

المستشار السيد محمد تحيفة:

شكرا السيد الوزير.

الهدف من طرح هاذ السؤال هو جا في التدخل ديال السيد الوزير مشكور، هو أن الرؤية والإستراتيجية لها ارتباط كبير بالظرفية الاقتصادية، واحنا كنعرفو العالم – حاليا - كيعيش واحد الأزمة مالية دولية خطيرة جدا، فكان لازم أن الإخوان في الفريق يثيروا هاذ السؤال ويطرحوه، نظرا لانعكاسات الأزمة المالية العالمية على المجال المعني، لذا يجب أخذ المسألة بجدية وبذل جميع الجهود للوصول إلى الغاية المنشودة في هذا المجال.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. باسم الجميع، أشكركم على مساهمتكم... في إطار نقطة نظام؟ تفضل.

المستشار السيد الحو المريوح:

شكرا السيد الرئيس.

نظرا للوقت المتبقي قبل إيقاف البث، نلتمس تأجيل سؤالنا حول ضرورة تشييد سد على واد غريس إلى الثلاثاء المقبل. باقي 10 دقائق لإيقاف البث، السيد الرئيس. السؤال ضرورة تشييد سد على واد غريس الموجه إلى كتابة الدولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالماء والبيئة.

السيد رئيس الجلسة:

تطلبون تأجيل السؤال، آخر سؤال.

إذن ننتقل إلى السؤال الموالي، موجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني، عندو أربع أسئلة، الأول يتعلق باقتطاعات التأمين الصحي الإجباري، للمستشارين المحترمين السادة: ادريس الراضي، عبد المجيد المهاشي، نور الدين بركاع، عادل المعطي، أحمد بومكوك، لحسن نبيه، أحمد الشافعي، الغازي غرارية، أحمد الجغيري، الحسين الحداوي، الحبيب الزويكي، عمر الجزولي، إبراهيم بنديدي، عبد القادر النميلي، البشير أهل احماد، محمد اجبيبل، عبد الحميد أبرشان، علي أسكاتي، أحمد النماوي، أحمد التويزي، محمد تاضومانت. الكلمة لأحد المستشارين. نقطة نظام؟ تفضل الأستاذ المعتصم.

المستشار السيد جامع المعتصم:

طلب تأجيل السؤال الموالي الموجه لقطاع التشغيل.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، تأجيل السؤال الموالي، الأستاذ معتصم، التأجيل. إذن، الكلمة لأحد السادة المستشارين، أعضاء فريق الاتحاد الدستوري.

المستشار السيد عبد الحميد أبرشان:

السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

إن من الإشكاليات الخطيرة، التي تعاني منها المبادرات الحكومية، كونها تبقى - في غالب الأحيان - محكومة بالضغوطات المنبثقة عن أوضاع اجتماعية واقتصادية وصلت ما وصلت إليه من التدني والاحتقان، وبذلك فالحكومة مدعوة أن تتبنى ذلك الطرح الشامل والمتكامل والمنسجم في بلورة مشاريع مجتمعية هامة، تتناسق فيما يشبه ردة الفعل المتسرعة في سبيل إخماد ولو ظرفي في الساحة الاجتماعية المشتعلة. ولعل ما حدث ويحدث مع التأمين الإجباري عن المرض، لخير دليل على ذلك، أن الكثير من المشاريع الحكومية تأتي بأفكار على الورق دون تهيئ مسبق ولا تصور محكم لسبل وإمكانيات بلورتها في مشاريع ناجعة تعطي ثمارها والأهداف المتوخاة منها، فهذا التأمين الإجباري على المرض، السيد الوزير، انطلق من دون تصور حقيقي لكيفية تنزيله واقعيا، وهو ما تسبب في تأخير انطلاقه منذ الوهلة الأولى، وحتى لما شرع في تفعيله، ولم يستطع بلوغ ما كان يصبو إليه، من حيث سقف التغطية والاستفادة من نوعية الخدمات.

والأخطر من هذا وذاك، السيد الوزير، انطلقت عملية الاقتطاع من أجور الموظفين والمتقاعدين منذ ما يفوق السنة، إلا أن موظفي الجماعات

المتقاعدين عموما لا يستفيدون من التأمين الصحي، ولا يتوفرون على أي وثيقة تثبت انخراطهم في هذا النظام، فلماذا شرعت الجهات المعنية في الاقتطاع من أجور المتقاعدين وموظفي الجماعات؟ وكيف سيتم تمكين هذه الجهات من الاستفادة من هذا النظام؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة، الآن، للسيد وزير التشغيل والتكوين المهني، للإجابة على السؤال.

السيد جمال أغماني، وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أود، في البداية، بالنسبة للملاحظات ديالكم السياسية أحترمها، لأنه ما جاتنيش في السؤال، أنا اللي جاني في السؤال، انطلقت عملية الاقتطاع من أجور الموظفين أي الشطر الثاني، لكن أحترم رأيكم، لكن للتوضيح:

منذ دخول التأمين الإجباري على المرض، وطرحتم السؤال على الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي (la CNOPS) إلى غاية 13 نوفمبر، تم تسجيل 238408 ديال المؤمنين الجدد في تطبيق نظام التغطية الإجبارية على المرض، 126725 شخص اللي مؤمنين نشيطين و112079 شخص من المتقاعدين.

مجموع المؤمنين اليوم في المغرب هو 3.200.000، عدد المستفيدين وعدد المؤمنين هو 1.171.000 هاذ الرقم وهاذ المستفيدين لم يكونوا قبل دخول التأمين الإجباري على المرض.

موضوع السؤال ديالكم، السيد المستشار المحترم، يتعلق أن مجموعة من المؤمنين اللي يتم الاقتطاع لهم ولكن لا يستفيدون، صحيح بالنسبة لبعض الفئات لماذا؟ السبب أن هاذ المؤمنين يجب أن يستكملوا شروط الانخراط، ومن هنا كنستغل هاذ المناسبة باش نوجه نداء للناس أو المواطنين اللي تم الاقتطاع لهم، أنهم يتقدموا أمام شبابيك الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي أو أمام التعاضديات للإدلاء بالصورة وبعض الوثائق، ويمكن ياخذ البطاقة في ظرف ديال يوم حتى لأسبوع. اليوم البطاقة الإلكترونية.

يمكن كذلك عبر شبكة الإنترنيت، اليوم خدمة مجانية عبر موقع (La CNOPS) كيمكن تعرف الوضعية الإدارية ديالك. في هذا الصدد، لتحسيس المؤمنين، تم إرسال 4 الدوريات للمشغلين، المشغلين من ضمنهم جماعات محلية من ضمنهم قطاعات حكومية من ضمنهم فئات أخرى، كذلك الصناديق إرسال 65 ألف مذكرة إخبارية لذوي المعاشات في الصندوق المغربي للتقاعد ومراسلة 1260 ذوي المعاشات في الصندوق المغربي للتقاعد، و582 بالنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد و3500 موظف بالجماعات المحلية بهدف استكمال إجراءات التسجيل، إذن الإشكال اللي عندنا راه ماشي هو ديال التفعيل. الإشكال اللي عندنا هو استكمال الإجراءات ديال التقدم ديال هاذ الموظف أو هاذ المواطن أو الإدارة ديالو باش تقدم إما الصورة باش يأخذ البطاقة ديالو، علما البطاقة ديال المؤمنين تسلم - كما قلت - في ظرف إما 24 ساعة وإلى تأخرت ما تجاوزش 3 أو 4 أيام.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. إذن شكرا للسيد الوزير على جوابه.

ننتقل إلى السؤال الموالي، حول التكوين المستمر داخل المقاولات، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الخضوري، محمد تحيفة، عبد الوهاب بلفقيه، سلامة حافظي، محمد الهبطي، محمد العلمي، أحمد العاطفي، بوشعيب هيلالي، عبد السلام خيرات، حسن أكليم، عبد الحميد فاتحي. الكلمة للدكتور الخضوري، فليتفضل.

المستشار السيد محمد الخضوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

هي في البداية، أنا كنحتج على طريقة التسيير، لحقاش في الأول خليتو، السيد الرئيس، الناس كتقول الوقت بغات، واحنا كنتصابو في هاذ الأزمة ديال السحب، راه في الأول ما ضبطتيوش الوقت بالنسبة للتدخلات، ولهذا كنسجل هاذ الاحتجاج ديالي، واحنا غادي نديرو سؤال ديالي، على كل حال.

السيد الوزير،

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

تعرف المقاولة المغربية تحسنا مستمرا على مستوى تأهيلها وأدائها للمساهمة الفعالة في الاقتصاد الوطني، وقد تحققت هذه النتائج بفضل المجهودات التي بذلتها الدولة في السنين الأخيرة لتشجيع المقاولة وتحفيزها لتكون في مستوى التحديات الجديدة للاقتصاد الوطني ولتساعد على حل معضلة التشغيل، غير أن الجانب المتعلق بتكوين الموارد البشرية داخل هذه المقاولات لازال ضعيفا، وخاصة على مستوى التكوين المستمر. فما هي الجهود التي تقومون بها، السيد الوزير، لتحفيز المقاولات على استفادة أطرها من التكوين المستمر؟ وهل تراقب مصالحكم مدى عمل هذه المقاولات على تشجيع أطرها على التكوين المستمر؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة الآن للسد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا، السيد المستشار المحترم، على هذا السؤال اللي كنتعبرو جوهري، أتمنى أنه خلال اجتماعات اللجنة المختصة أن يتم التداول فيه بشكل عميق.

أولا، هناك واحد المجموعة من الآليات ديال التكوين المستمر، لا أقول، ويجب قول الصراحة، لا يجب القول أنها كلها كتشتغل على ما يرام، هناك حاجيات المقاولات وهناك حاجيات فيما يخص تأهيل الموارد البشرية، عندنا ما نسميه مجموعات ما بين المهن لدعم الاستشارة (Les GIAC)، هاذ المجموعات تشتغل اليوم، ونتائجها جد إيجابية من خلال المجموعات التي تم إحداثها، سواء الصناعات المعدنية والميكانيك والكهرباء، الإعلاميات، الاتصال، النسيج والجلد والأشغال العمومية إلى غير ذلك. وفي هذا الصدد، استفادت 1199 مقاولة من تمويل هذه المجموعات، من ضمنها ما يفوق 75 من المقاولات الصغرى والمتوسطة.

الآلية الثانية، وهي نظام العقود الخاصة للتكوين، وهنا - بكل صراحة - هاذ النظام اللي اليوم من الآليات المهمة، اللي يقدر الغلاف المالي ديال الرسوم السنوية على رسم التكوين المهني حوالي 300 مليون درهم. هذا كيعرف بعض الصعوبات، نظرا لواحد الإصلاح كان تم في واحد السنة، بفعل واحد المنزلقات اللي حدثت، فتم وضع دفتر مساطر جديد. هذا أدى إلى صعوبات أمام المقاولات الصغرى. اليوم نشتغل وبناءا على قرارات المجلس الإداري ديال مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، وكذلك بطلب ديال المقاولات والاتحاد العام لمقاولات المغرب وكذلك بقية الشركاء الاجتماعيين على وضع صيغة جديدة من أجل أن هذا النظام نعطيوه واحد الإمكانيات ديال يساهم - بشكل سلس - في دعم تكوين الموارد البشرية داخل المقاولات، خصوصا الصغرى والمتوسطة، اللي هي النسيج الاقتصادي الأساسي اللي عندنا.

يمكن نذكر بعض الآليات الأخرى اللي كنواكب الاستثمارات في المغرب، والتي تم وضعها في هاذ السنة، وهي المتعلقة بالدعم المباشر للتكوين لفائدة المقاولات والقطاعات الواعدة، قطاع صناعة السيارات، صناعة الطيران، الإلكترونيك، ترحيل الخدمات. ولكن اللي كنواعدو به هو أننا بصدد إعداد مشروع قانون جديد، بتوافق مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، من أجل هاذيك الآلية داخل نظام العقود الخاصة تكون أكثر مردودية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. لكم الكلمة في إطار التعقيب، الدكتور الخضوري.

المستشار السيد محمد الخضوري:

السيد الوزير،

هو المنتظر من هاذ السؤال ديالنا كاين 2 نقط، السيد الوزير، هو أولا عندنا المقاولات اللي عندها واحد الحس بالنسبة لهاذ القضية ديال التكوين، وكتصرف واحد العدد ديال الفلوس على التكوين ديال الأطر أو المستخدمين اللي خدامين معها، هو كيخص وضع واحد القانون اللي يكون كيتسم بواحد النوع من الأخلاقيات، لحقاش المقاول اللي كيصرف الفلوس على تكوين واحد الإطار، ملي كيجي هاذ الإطار مكون كيزيدوه شي حاجة ديال الفلوس في جهة أخرى وتيمشي، هاذي نقطة.

ومن هنا، تنطلق أنا أنه التكوين ماشي مشكل ديال المقاولة المقاولات، ولكن مشكل ديال الدولة، خاص الدولة تساهم، وهكذا كنكثرو من الناس اللي مكونين، والمقاولات لها أن تختار، تيكون عندها واحد (Le marché) تتجبد منو الأطر ديالها، هاذي نقطة خاص الدولة لازم تساهم في التكوين في الأطر ديالها، باش المقاولة ديالنا ترفع المستوى ديالها.

النقطة الثانية، هو أن الناس اللي تيكونوا غالبا الأغلبية خارجين من مدارس التكوين وما عندهومش تجربة من ناحية التجربة الحقيقية ومن الناحية المقاولة، غالبا تتصيفط من مدارس التكوين أو كلية التكوين أو مهندسين مارسوا التكوين في الكليات، ولكن من الناحية ديال التجربة (Le terrain)، تيكون نحاولو نجمعو ما بين التجربة والتجربة ديال سنوات والتكوين، باش تيكون هناك تكوين اللي تيتعطى، في إطار المقاولات، تيكون فعال وعندو واحد الهدف معقول.

الله يهنيكم ويعاونكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السيد الوزير، هل لكم رد على التعقيب؟ تفضلوا.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

كنشاطر السيد المستشار على الملاحظات اللي ذكر على الأهمية ديال التكوين في الرفع من إنتاجية المقاولة وتنافسيتها، خصوصا فهاذ الظرفية هاذي، لكن نبغي اللي نواعد به هو الموضوع ديال إصلاح نظام العقود الخاصة، لأنه آلية جد مهمة أنا قلت أنه سنويا توفر واحد 300 مليون الدرهم لا يتم استغلالها كاملة الآن. هاذ الأموال موجودة رهن إشارة مكتب التكوين المهني لإنعاش الشغل، لكن وجود واحد ما نسميه (Panier de procédure)، وضع إشكاليات خصوصا المقاولة الصغرى والمتوسطة، هذا اللي خصو يتركز عليه الإصلاح باش تعطى الإمكانيات للمقاولات أنها تستثمر في الجانب ديال التكوين المستمر.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الموالي، الموجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني، حول ضرورة تعميم مراكز التكوين المهني، للمستشارين المحترمين السادة: مصطفى القاسمي، فوزي بنعلال، ناجي فخاري، محمد كريمن، محمد بلحسن خيير، عبد الحميد بلفيل، عبد الغني مكاوي، العربي سديد، اسماعيل قيوح، بلعيد بنشمسي.

الكلمة للمستشار المحترم لشرح السؤال.

المستشار السيد مصطفى القاسمي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدتان الوزيرتين،

الإخوة المستشارين المحترمان،

يلاحظ أن هناك نقصا كبيرا في مراكز التكوين المهني ببلادنا، مما يتسبب في حرمان فئات عريضة من الشباب من ولوج هذه المعاهد، لاستكمال تعليمهم وصقل خبرتهم ومواهبهم.

ووعيا من المنتخبين في الجماعات المحلية بعمق المشكل، كان هناك نظام شراكة بين هذه الأخيرة والجهات المعنية، إلا أنه - وللأسف الشديد - غالبا أن هذه القرارات المتخذة ذات المصلحة لا تحترم، مما يعطل مصالح هذه الفئة المعنية بها.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، ما هي الإجراءات الاستعجالية التي تنوي الحكومة اتخاذها لتفعيل دور هذه الشراكة بين الجماعات المحلية، وقطاع التكوين المهني؟ ما هي التدابير المتخذة لصيانة روح القرارات المسطرة والعمل على تفعيلها؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم. الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة على السؤال. تفضلوا.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

أولا في البداية، أشكر السيد المستشار المحترم على طرحه هاذ السؤال، وأعتبره أنه من الأسئلة المهمة اللي المفروض أن نتداولو ونتناقشو فيها بعمق.

أكيد، في السنوات الأخيرة، المغرب قام بواحد الجهد كبير في مجال التكوين المهني. هاذ الجهد هو اللي أدى إلى، مثلا، الفترة ديال2002 إلى 2007 تكوين ما يناهز 400 ألف شاب وشابة أو متدرب ومتدربة، وبدا بواحد الاهتمام كبير ديال الشباب وديال الأسر لتوجيه أبنائهم نحو التكوين المهني مهم، للاستجابة لواحد الحاجيات: نسبة الإدماج بسوق الشغل، واحد الدينامية الاقتصادية إلى غير ذلك، وهذا أدى، مثلا، أننا الآن 2007-2008 وصل عدد المتدربين والمتدربات لما يناهز 251600 متدرب ومتدربة، في حين ارتفع عدد مؤسسات التكوين إلى 480 مؤسسة عمومية، هاذي بالنسبة للقطاع العام على وجه الخصوص.

لنا برامج، ولكن إحداث مؤسسة التكوين المهني، ضرورة أخذ واحد مجموعة من المعطيات حول حاجيات سوق الشغل، حول النسيج الاقتصادي داخل المنطقة إلى غير ذلك من الآليات. هذا لا يعني أننا فقط مراكز التكوين المهني خاصها تكون غير فقط في الأقطاب الاقتصادية ديال المغرب، بل يجب أن تفتح في كل التراب الوطني، ولكن انطلاقا من دراسة الحاجيات الأساسية، لأنه ما نبقاوش نكونو ناس وغدا ما نلقاو فين نشغلوهم. هذا إشكال. كذلك نوعية التكوين اللي خاصها تعطي، النوعية، الحرص على الجودة، كذلك التاطير، يكونوا عندنا مكونين بحال اللي جا في السؤال السابق، يكونوا عندنا مكونين ومكونات في مستوى جودة عالية، اللي يمكن يحرصوا على واحد النوع من التكوين.

بطبيعة الحال، هناك برنامج لتنمية التكوين، مثلا هاذ السنة اللي سميتو إحداث 16 مؤسسة من طرف مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل مؤسسة جديدة وتوسيع 7 مؤسسات جديدة برسم سنة 2008-2009.

هناك برامج أخرى يجري تنفيذها، خصوصا في إطار المخطط الاستعجالي ديال التكوين المهني، سواء مع قطاع الصناعة التقليدية، سواء مع قطاع الفلاحة، سواء مع قطاع السياحة، تعلق الأمر بالمؤسسات التابعة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل أو مؤسسات تابعة في إطار برامج التدرج المهني ومع الصيد البحري، هاذو كلهم مبرمجين في أفق 2012، ولنا شراكات. كذلك، وسعنا - في إطار الشراكات - حتى مع جمعات المجتمع المدني، وأكيد هناك طلب - بإلحاح - ديال الجماعات المحلية ديال التوفر على آليات، مستعدين ندرسوها في حالة أنه توفر الشروط ديال الإحداث.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لكم، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مصطفى القاسمي:

شكرا، السيد الوزير، على الإجابة وعلى التفاصيل اللي جيتو بها، لكن، السيد الوزير، هناك واحد المشكل بالنسبة لجهة الشاوية وردية، وخصوصا إقليم سطات، رغم دراسة المعطيات والحاجيات اللي جات على اللسان ديالكم، لازم ندرسوها قبل. تم الإجماع الرسمي بين رؤساء الجماعات المحلية والمدير الجهوي للتكوين، بحضور السيد والي إقليم سطات، وتم الاتفاق على أن الجماعات ستقوم ببناء المراكز، والتكوين المهني سيقوم بتجهيزها، لكن نجد أن وزارتكم، ممثلة في شخص المدير الجهوي، لم تحترم

قانون استمرار الإدارة، بحيث، السيد الوزير، أن الجماعات قامت بما هي ملزمة به، فالبنايات موجودة منذ ما يزيد على سنة ونصف، والتكوين المهني يجيب أن ليس لديه أي اتفاق، مع العلم أن هناك رسم محضر رسمي لهذا الاتفاق.

فلا يعقل، السيد الوزير، أن تظل هذه البنايات مهجورة حتى ننقذ الموقف باستكمال تعليم هاذ الشباب وحتى لا نخرق قانون استمرارية الإدارة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيب. تفضل.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

بتركيز، أنا عاد دبا فهمت السؤال، و في الواقع، السيد المستشار المحترم، سبق لي زرت أحد المراكز اللي غير مكتملة البناء أو كاملة، في إطار برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

بالفعل، أنا وقفت مع أحد النواب في الغرفة الأولى وزرت إحدى المراكز، وحنا بصدد دراسة الموضوع مع مكتب التكوين المهني، لأنه بان - حسب المقاربات - أنه ما كانت هناك دراسة متكاملة، جات في إطار المبادرة الوطنية. بطبيعة الحال، مزيان المراكز تبنات، ولكن خصها تجهيز، خصها أطر اللي يشتغلوا فيها، وهادو هما الإشكاليات الحقيقية، وحنا بصدد.. لأنه أحد المراكز اللي زرت بعدا.. لكن بالمناسبة بالنسبة للشاوية ورديغة غتعرف أكبر مركز وطني سيحدث بها في مدينة سطات، فيما يتعلق بمركز التكوين المهني في مجال البناء والأشغال العمومية، يمكن من أحدث المراكز على المستوى العربي والإفريقي، الذي سيحدث بإقليم سطات. بقات المراكز الأخرى، أنا نواعدك أننا نستمرو في دراسة السبل للإخراج ديالها إلى حيز الوجود.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لدينا سؤال أخير، موجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، حول إحداث أحياء صناعية، للمستشارين المحترمين السادة: عمر حداد أحمد باباّ، مصطفى ميارة، محمد صالح داداه، بنجيد الأمين، ناجي فخاري، الطاهر الفيلالي، إبراهيم المامي. تفضلوا، الأستاذ عمر حداد.

المستشار السيد أحمد بابا عمر حداد:

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله وسلم على سيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

في الحقيقة، طرحنا هذا السؤال في الوقت اللي هاذ السؤال طرحناه في 8 مارس 2008، وما جانا عليه الجواب، وكنا طارحينو مشترك، هو ما يتعلق بالأحياء الصناعية حول الصناعة التقليدية والحداثة، ومنين نحل هون قد نتكلمو، إن شاء الله، عليه في الطريقة العامة.

لا يخفى عليكم التنمية الاقتصادية والاجتماعية اللي لعبتها بلادنا فهاذ السنين الأخيرة وفديك التنمية، نشطو بعض المصانع الصغيرة والمتوسطة وبعض المقاولات والصناع التقليديين في الدكاكين، وخاصة الخدماتية في ميدان الميكانيك وميدان الطولي والنجارة، المسائل اللي عندها حساسية وعندها تلوث واندماجهم، وشفنا اندماجهم مع السكان في الشوارع وفي الأحياء وفي الأزقة وما تلى مرتاح الصانع التقليدي ومول المعمل وما ا تلاومرتاحين السكان.

ارتأينا طرح هذا السؤال لإحداث أحياء صناعية لراحة المواطنين من التلوث ولراحة العاملين في المعامل وفي الأحياء وفي الدكاكين ديال الصناعة التقليدية، راحتهم من المواطنين حتى هما، وابغينا إحداث أحياء صناعية فيها جميع المرافق متكاملة، ويعودوا مجموعين فيها، ويعود معروف ليهم اتجاه عن شتاتهم عن المواطنين، شتاتهم وحدهم، وفي السؤال نسأل الوزارة: ما تنوي الوزارة في تعميم هاد الأحياء الصناعية بصفة عامة، وخاصة في الأقاليم الجنوبية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم. الكلمة الآن للسيد الوزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، للإجابة عن السؤال فليتفضل السيد الوزير.

السيد أحمد رضا شامي، وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارون المحترمون،

أولا، أود أن أشكر السادة المستشارين على طرح هاذ السؤال، اللي – حنا شفناه - كيتعلق بالبيئة، الاحتفاظ على البيئة، وأنا لا بد أن أشير أن المغرب عندو واحد الإستراتيجية باش يوقع داك التعاقدات الدولية، اللي تتحافظ على البيئة، منها تعاقد "ستوكهولم"، هذا واحد التعاقد مهم ومهم جدا، يتعلق بالملوثات العضوية الثابتة. وقعنا واحد الاتفاقية نتاع "روتردام"، ووقعنا اتفاقية نتاع بروتوكول نتاع "كيوطو"، والمتعلق بال (MDP)، وقعنا بروتوكول نتاع "مونريال" المتعلق بالمواد الكيماوية، وقعنا أخيرا اتفاقية نتاع "بال" اللي هي حول مراقبة النفايات عبر الحدود، فهذا يعني بأن احنا – كبلاد - تنطبقو مقتضيات هذه الاتفاقيات. وفي هذا الصدد، عندنا واحد المشروع قانون اللي راه تقريبا حيز التنفيذ، حيث تنعاينو النصوص التطبيقية نتاع هاذ القانون، وهاذ القانون تيبت على:

- أولا، تقييم مسبق للآثار المحتملة للمشروع على البيئة.
- ثانيا، إزالة التأثيرات السلبية للمشروع أو التخفيف منها أو تعويضها.

- أخيرا، إعلام السكان المعنيين بالتأثيرات السلبية للمشروع على البيئة.

فهذا يعني بأن في كل مشروع كان صناعي، كان سياحي أو مشروع آخر اقتصادي، فتتكون واحد الدراسة، اللي تتحدد أشنو هو التأثير على البيئة، عاد يخرج هاذ المشروع هذا، فنحن حريصون في جميع الوزارات، حريصون كمديريات نتاع الاستثمار، ملي تيجينا شي مشروع نتاع الاستثمار، فلابد تنطلبو واحد الدراسة على التأثير على البيئة، هذا من جهة.

من جهة أخرى، خصكم تعرفوا بأن كاين واحد القانون آخر 10.95، وهذا المتعلق بالماء والذي ينص على مبدأ "المستعمل المؤذي" أو مبدأ "الملوث المؤذي"، فأينما كان الملوث فسوف يؤدي واحد الضريبة، اللي تمكنا باش نصلحو البيئة في واحد الإطار عام.

وفي هذا الصدد، فلا بد خص يكون واحد التحديد اشنو تنعطيو لها "المواصفات القصوى للنفايات"، فهاذ النفايات الصناعية، حنا كوزارة تنخدمو تنشتغلو مع المهنيين باش نحددو أشنو هوما هاذ المواصفات القصوى، وحتى لليوم حددنا هاذ المواصفات والقصوى بالنسبة لصناعة السكر وبالنسبة لصناعة الورق والكارطون، هذا طرف من الجواب.

جواب الطرف الآخر من السؤال اللي أنت أشرت لو هو أن - في نظري تيتعلق بالصناعة التقليدية - ولكن لا بأس، ما كاين باس نعطيكم بعض التوضيحات: حنا تنخممو ومع وزير الصناعة التقليدية، بأن لابد خاص تكون واحد إعادة الهيكلة نتاع دوك المناطق والأحياء التقليدية نتاع الصناعة التقليدية. حقيقة خصهم تيجمعو الأرضية محددة، خاص يكونوا مناطق تنعطيو لهم حنا مناطق نتاع (Les zones d'activités)، مناطق نتاع العمل، أكثر من شي مناطق صناعية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السيد المستشار، هل لكم تعقيب في الموضوع؟ تفضلوا.

المستشار السيد أحمد بابا عمر حداد:

عندي تعقيب، نشكر معالي الوزير على التوضيح الكامل والشامل وعلى تنويرنا بالمسائل اللي هما يدرسوها وما كنا عارفينها، وهذا مهم جدا، ولكن بالصفة اللي أشرت لو عليها، الأقاليم الجنوبية بصفة خاصة، ما اعطاني عليها أي نبذة، تكلم لي بصفة عامة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. لكم، السيد الوزير، في إطار التعقيب، لكم دقيقة.

السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

احنا في المناطق الجنوبية مفتخرين بها، وعندنا أيضا واحد المشاريع نتاع مناطق صناعية في هاذ المناطق. الصناعة التقليدية، خصكم عاود تطرحوا السؤال لزميلي اللي مسؤول على هاذ القطاع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للجميع. انتهى برنامج الجلسة، وأشكركم جميعا، ورفعت الجلسة.